تاريخ المحاضرة: 2024-05-18

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــون رقم 125

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــوان:

تهديدات ظاهرة الفساد على حاضر ومستقبل ليبيا .. نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

نحو استراتيجية وطنية ليبية لمجابهة الفساد وتعزيز الشفافية

د. سليمان الشحومي د. محمد الشحاتي ؛ د. عزالدين عاشور

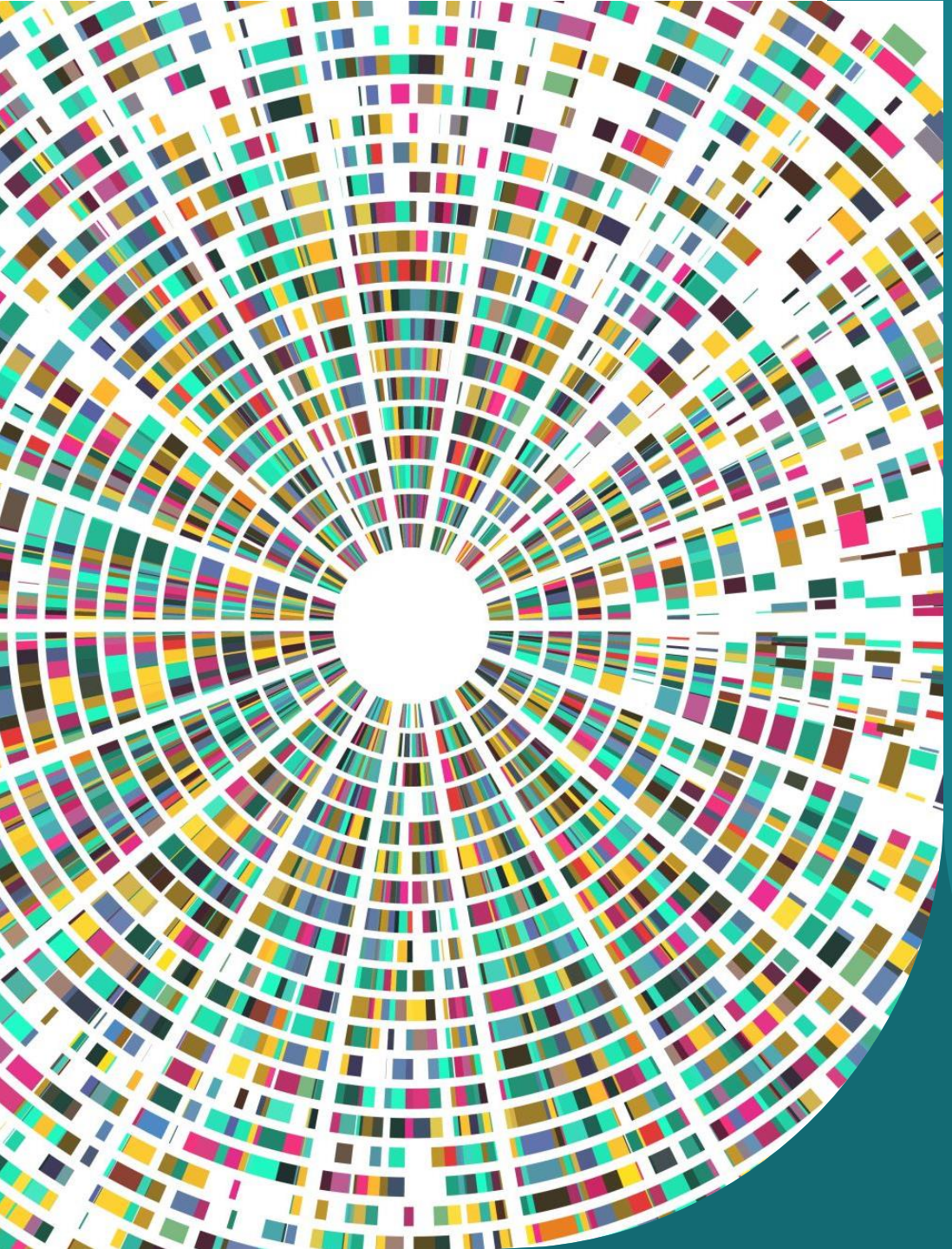

المحتويات

1- أنواع الفساد بليبيا
2- مكامن الفساد في ليبيا
3- الفساد والحصيلة الضريبية
4- سياسات مراجعة إجراءات مجابهة الفساد (تجربة بريطانيا)
5- إطار تعزيز الشفافية ، تجارب دولية
6- استراتيجيات مواجهة الفساد بليبيا
7- الحاجة الى إستراتيجية قوية وفعالة لمكافحة الفساد
8- إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد
9- مرتكزات إستراتيجية تعزيز الشفافية ومجابهة الفساد
10 -المواجهة الشاملة
11- المواجهة الجزئية
12- المواجهة المرحلية
13- المواجهة الاقتصادية
14- المواجهة الثقافية والاجتماعية
15- الخاتمة

"إن الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الاثار الضارةً في المجتمعات .فهو يقيض الديمقراطية وسيادة القانون ، ويؤدي الى ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان وتشويه الاسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والارهاب وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري"

من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

تعريف الفساد

الأعمال غير نزيهة التي يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون مناصب في السلطة السياسة والإدارية او بالمؤسسات الحكومية المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة لهم او لأطراف مرتبطة معهم سياسيا او اجتماعيا.

ومن الأمثلة على ظواهر الفساد إعطاء وقبول الرشاوى والهدايا غير الملائمة، والمعاملات السياسية غير القانونية، والغش أو الخداع، والتلاعب في نتائج الانتخابات، وتحويل الأموال، والاحتيال، وغسيل الأموال والتعامل المزدوج، والمعاملات السرية، والتلاعب بالانتخابات، وتحويل الأموال، والاحتيال على المستثمرين، وغيرها.

- لا شك أن غياب الشفافية يشجع على الفساد، وهو قوة مدمرة أشد المتألمين منها هم الفقراء، وآثار ذلك واضحة للغاية. فالفساد يحرم المرضى من الدواء والعقاقير، ويحول دون بناء المدارس، ويؤدي إلى انجراف الطرق تحت الأمطار، ويهدر المال العام. وفي أكثر البلدان هشاشة، يقوض الفساد جهود تحقيق الاستقرار أو منع العنف والتطرف.
- والأهم، أن الفساد يبدد الثقة الضرورية بين المواطن والدولة لنجاح التنمية.
- الفساد يأخذ سيناريوهات مختلفة حسب محتوي وظروف الفساد. وبالتالي أنواع واشكال الفساد هي متحولة بشكل ديناميكي حسب المعطيات المتوفرة والظروف التي تحيط بإدارة المال العام وقدرة النافذين او المستفيدين على التكيف والتعاطي مع الأوضاع لتحقيق الغرض.

أنواع الفساد بليبيا

الفساد يأخذ سيناريوهات مختلفة حسب محتوي وظروف الفساد. وبالتالي أنواع واشكال الفساد هي متحولة بشكل ديناميكي حسب المعطيات المتوفرة والظروف التي تحيط بإدارة المال العام وقدرة النافذين او المستفيدين على التكيف والتعاطي مع الأوضاع لتحقيق الغرض من استخدام النفوذ والقدرة على تحقيق المنفعة الشخصية .

تقسيم الفساد في ضوء الحالة الليبية الراهنة

- فساد مرتبط باستخدام النقد الأجنبي (المصرف المركزي ، المصارف التجارية، الموردين للسلع، تجار العملة)
- فساد مرتبط بالإنفاق العام عبر الحكومة (موازنة حكومية لضبط الانفاق معطلة ،منظومة للعطاءات العامة معطلة، إنفاق حكومي يكسر القوانيين ويتحايل على النظم، منظومة مراقبين ماليين فاشلة ،منظومة للرقابة على المال العام غير فعالة، تدني الحصيلة الضريبية برغم ازدهار النشاط الاقتصادي)
- فساد متعلق بازدهار التعاقد عبر التكليف المباشر في عقود التوريد والمقاولات بالمخالفة للقانون واللوائح المنظمة و برغم انه يخضع لظروف واشتراطات معينة تتصف بالاستعجال وفي إطار تعاقدات محدودة التكاليف وذات الطبيعة الخاصة.
- *فساد مرتبط بوجود الشركات الأجنبية ومحاولتها الاستئثار بالمشاريع ذات الربح العالي مما يرفع من تكلفة هذه المشاريع لتغطي تكاليف الفساد والوساطة*
- فساد مرتبط بالمؤسسات الحكومية المستقلة (العطاءات والتعاقدات المحلية والخارجية) تزاحم الاستثناءات من تطبيق قواعد العطاءات ونقص الشفافية.
- *فساد مرتبط بتشكيل الاحتكارات المحلية سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام والذي يمنع من الوصول إلى حالات المنافسة الكاملة ويقود إلى التضخم في اسعار السلع والخدمات محليا مقارنة بمستوياتها الدولية .*
- فساد مرتبط بإساءة استخدام السلطة (سلطة اصدار القوانين ، سلطة اصدار قرارات مجلس الوزراء ، سلطة اصدار قرارات مراقبة وضبط الانفاق العام ، وسلطة استخدام قوة القانون لتحقيق مصلحة او منفعة خاصة)
- فساد مرتبط بالقوة السلاح واستخدامه لفرض وانفاذ عمليات مالية وإدارية بالمخالفة للقوانين
- *فساد مرتبط بحجب البيانات والمعلومات عن الرأي العام لتضليله وإضعاف تأثيره على نشاطات محاربة الفساد*

الممارسات الفاسدة

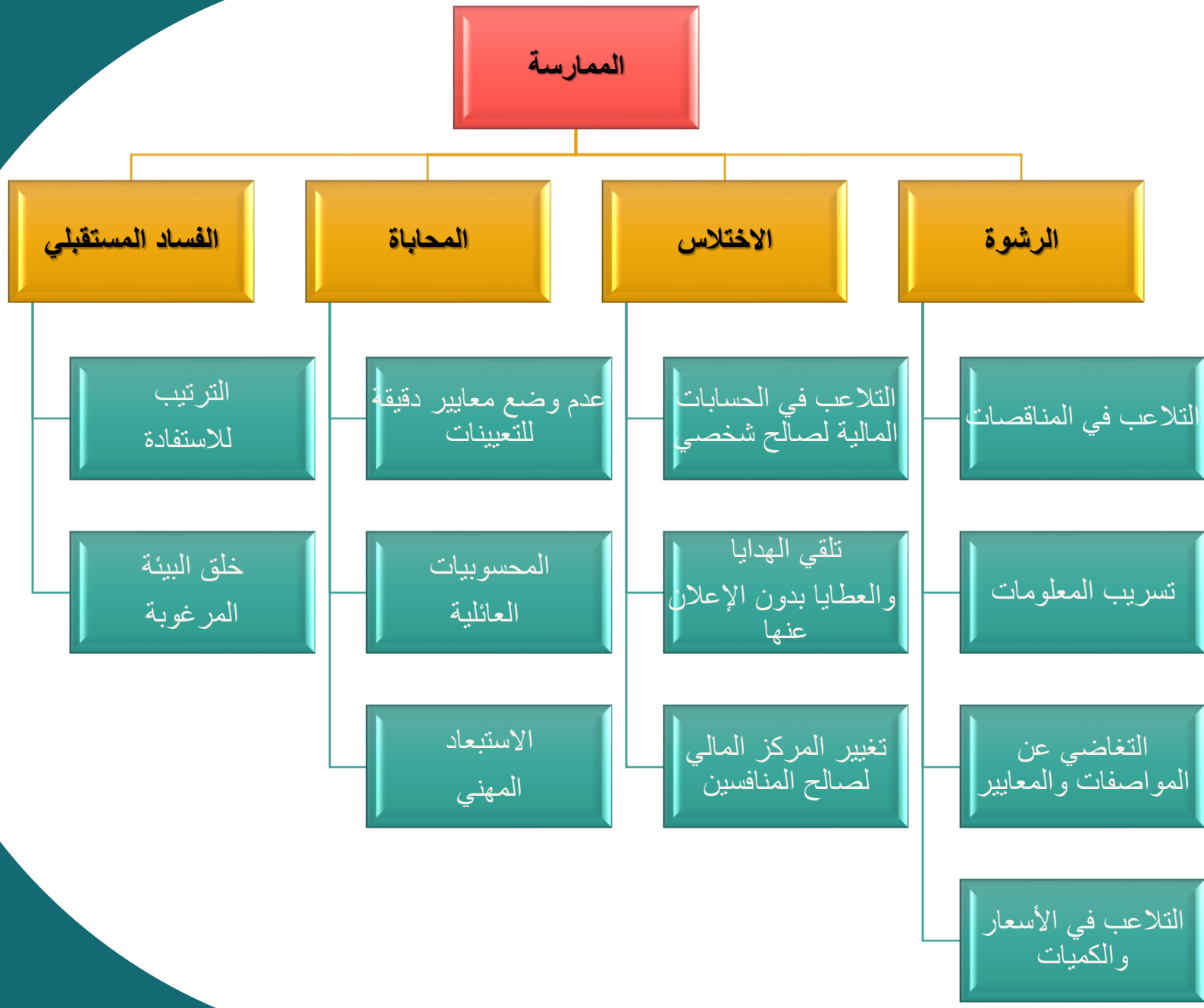

منظمة الشفافية الدولية – وضع ليبيا عالميا 2023

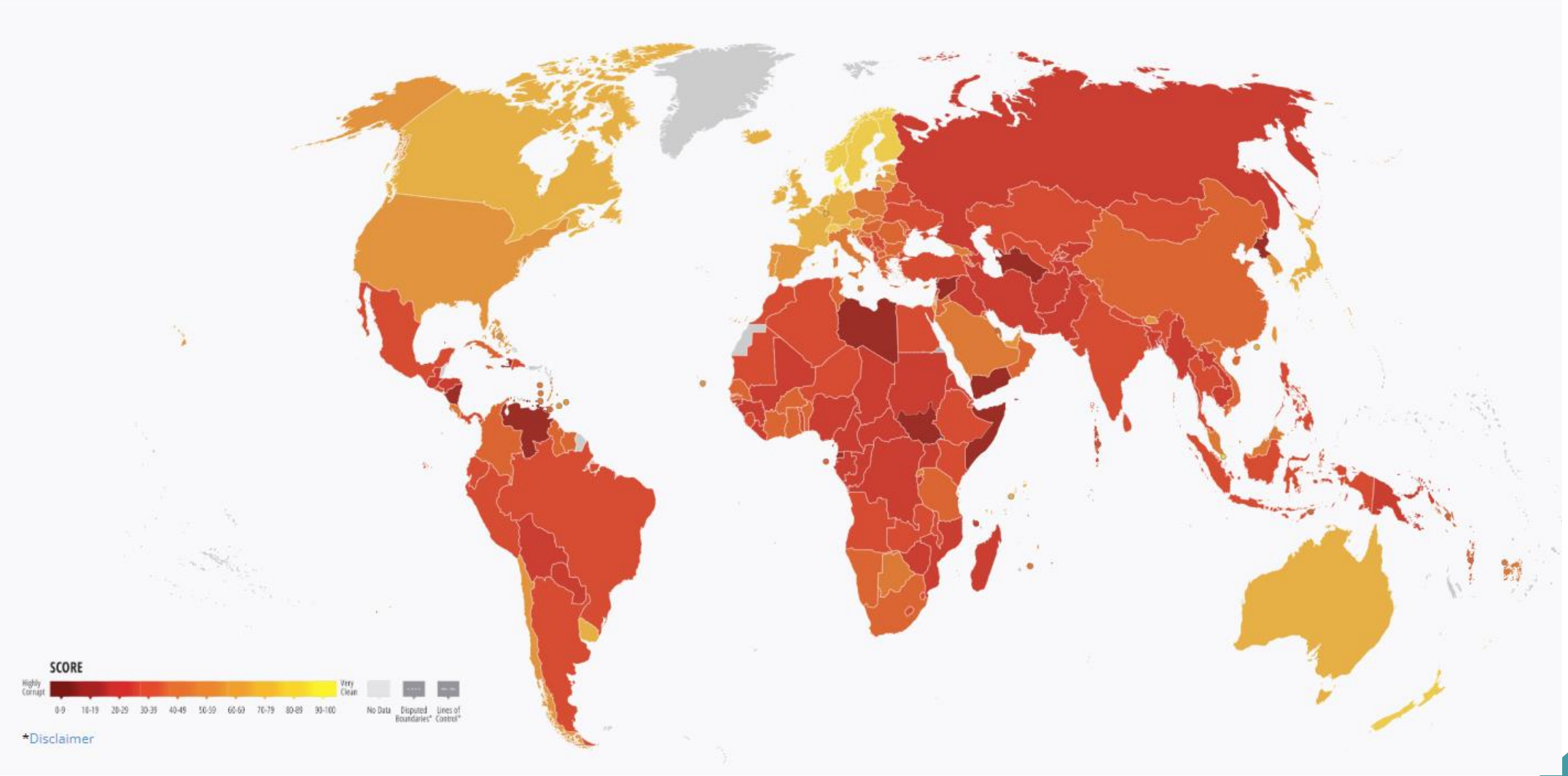

منظمة الشفافية الدولية – وضع ليبيا عالميا 2023

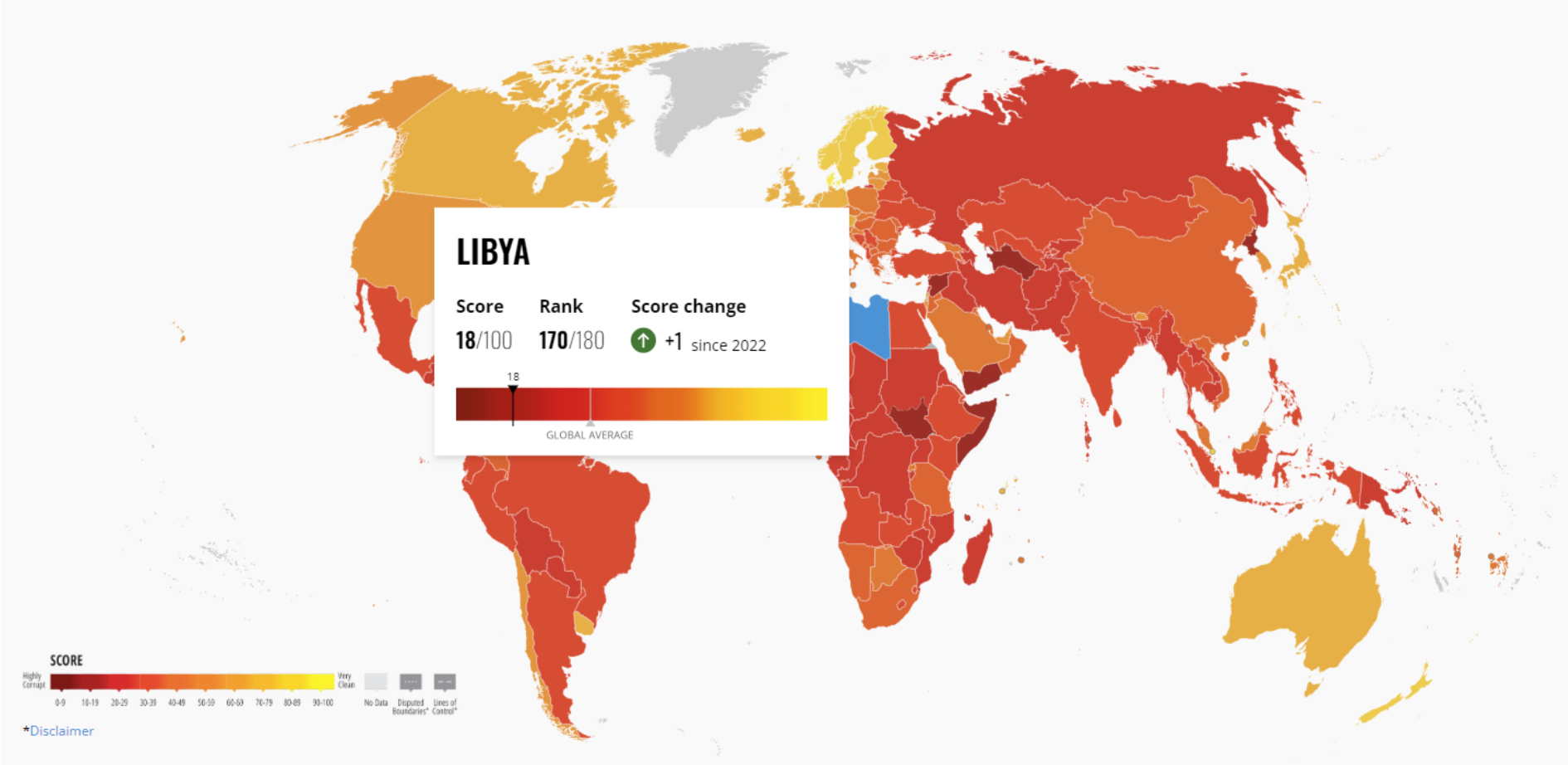

منظمة الشفافية الدولية – تطور فهرس "إدراك" الفساد CPI 2023

MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

LIBYA

Share how your country is doing

Score

18/100 What does the CPI score mean?

Rank

170/180

Score change

+1 since 2022

Score changes 2012 - 2023

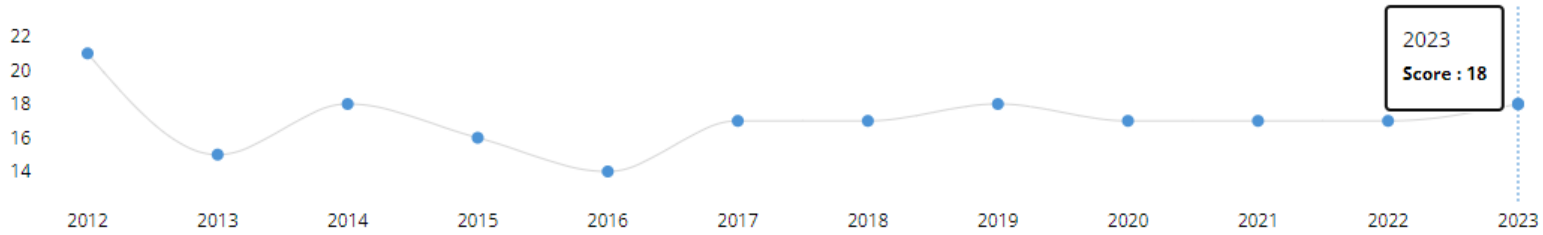

SWEDEN

Score

82/100

Rank

6/180

Score change

-1 Since 2022

Score changes 2012 - 2023

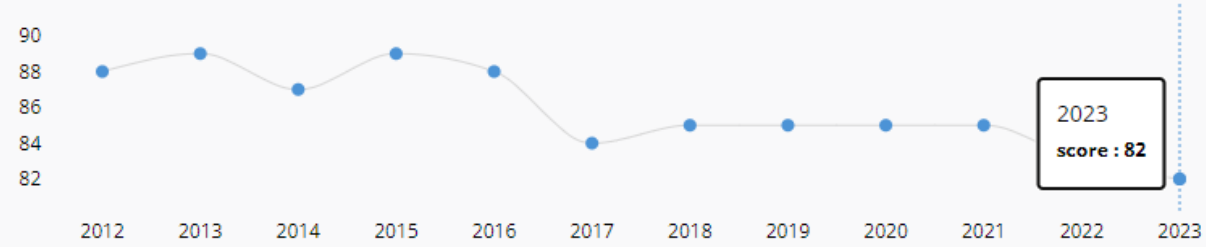

كلما أرتفع رقم المؤشر فهذا يعني أن المجتمع أكثر إدراكا للفساد ويعمل على محاربته

ماذا نعني بـ "إدراك" الفساد، ولماذا المؤشر منخفض في ليبيا؟

- **النقص في شفافية الاجراءات الحكومية:**
  - ضرورة اكتمال العملية المحاسبية الصحيحة والموثقة من قبل المؤسسات الحكومية وتجنب تعويضها بأجراءات مؤقتة مثل البيانات الشهرية
  - هل تعتبر البيانات الشهرية الصادرة عن المؤسسات الحكومية مثل المصرف المركزي أو المؤسسة الوطنية للنفط شفافة
  - عدم وجود مدقق ومراجع محايد وخارجي يلغي شفافية هذه البيانات
- **مدى تعود المجتمع على الرشوة:**
  - انتشار التحايل الثقافي على منبع الرشاوي لأقناع المجتمع بنزاهة الفاسدين
  - التعامل النقدي خارج المؤسسات المصرفية يساعد على انتشار الرشوة حتى على المستويات السفلى في السلم الاداري الحكومي
- **فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية والضبطية:**
  - تضارب الارقام في البيانات الحكومية وعدم شرح هذا التضارب يمثل ضربة قاضية للشفافية
  - عدم تطبيق القوانين والتهرب من العقوبات والتخبط في كشف جوهر الفساد ومحاولات الاستغلال الاعلامي، يفقد الثقة في المؤسسات الضبطية
- **المخاطر التي يتعرض لها نافخي الصفارة**
  - الحملات الانتقامية من الأجهزة والقوى المسلحة التي تعرض لها المنبهين على الفساد أحجمت الكثير عن تحدي الفساد
- **كفاءة الاعلام ونزاهته**
  - تجنب القنوات التلفزيونية المدعومة أثارة المواضيع المحاربة للفساد ألا وفق توجهات القناة السياسية في انحياز واضح يضعضع ثقة المشاهد
  - الضوضاء التي تخلقها وسائل الاتصال الجماعي تضر أحيانا بالعمل الجاد ضد الفساد
  - تسرب الحكومة والجيوش الالكترونية للتغطية على التنبيهات الجادة على الممارسات الفاسدة

مكامن الفساد في ليبيا

بشكل عام يشكل المال العام في ليبيا المكمن الرئيس في خلق فرص لانتشار الفساد في هذا البلد حيث تصبح الاموال العامة مجال خصب للفساد عن طريق المشتريات والعقود الحكومية التي لا تتم وفقاً لقواعد حوكمة منضبطة ومنافسة شريفة بين المتقدمين لتلك المشتريات والعقود ، وغالبا ما تتم عبر الوساطة والمحسوبية من خلال التلاعب بالمعلومات الداخلية التي تخص المشروعات العامة والمشتريات الحكومية وتسربها للبعض دون الاخرين مما يخل بشروط المنافسة ، وعند التنفيذ لا تهتم المؤسسات المتعاقد بشروط التعاقد والتي في الغالب لا تكون دقيقة وتفتح المجال لارتكاب افعال الفساد.

تهديد انتشار الفساد في إدارة الثروة النفطية العمود الفقري للاقتصاد الليبي ودور الشركات الأجنبية في عمليات الاستحواذ على مكامن الاحتياطات النفطية وتقزيم الشركات الوطنية وتحييدها، الحاجة تتطلب مزيد من الشفافية في إدارة الثروة النفطية، وإدارة الموارد النفطية بقدر عالي من الخبرة والشفافية والحوكمة

يشكل تهريب السلع عبر الحدود ، وخاصة المحروقات مصدر مهم من مكامن الفساد في ليبيا، ونجم هذا عن سياسة الدعم التي تبنتها الدولة، ومعالجة غير فعالة لسياسة دعم المحروقات ودعم السلع.

- ادارة الاستثمارات الخارجية والتي تتم عبر المؤسسة الليبية للاستثمار والمحافظ والشركات التابعة لها ، وكذلك الشركات العامة التي تدار انشطتها في الداخل ، وهي في كثير من الاحيان قد تشكل بؤر مهمة لارتكاب أعمال الفساد ، للقصور الشديد في نظم الحوكمة بتلك المؤسسات .
- غياب المعايير في التوظيف في كثير من المؤسسات وعلى وجه التحديد في السفارات والشركات والمؤسسات الاستثمارية في الخارج ، مما ينجم عنه هدر كبير في الموارد العامة وتدني جودة الانفاق العام وقصور في الاداء ،وعدم نزاهة في تولي الوظائف العامة .
- الايفاد لاغراض الدراسة والعلاج على حساب الدولة شكل ايضاً مجال خصب لاعمال الفساد وهدر الاموال ، حيت في الغالب لايتم الايفاد وفقاً لمعايير تتيح الفرص لجميع افراد المجتمع في الايفاد والعلاج في الخارج وفقاً لمعايير منضبطة
- استغلال الوظيفة العامة في تحقيق مصالح خاصة سواء كانت شخصية او عائلية او جهوية ، ووجود تضارب في المصالح في كثير من ممارسات المتنفذين في الوظيفة العامة

- سياسة سعر الصرف التي اعتمدتها السلطة النقدية ادت الى ظهور تباين كبير بين اسعار الصرف الرسمية للعملات الاجنبية ، واسعار الصرف في السوق الموازية، ووضع قيود على استخدامات النقد الاجنبي مما جعل الوصول الى النقد الاجنبي مصدر مهم لتكوين الثروة لدى البعض، وخلق خلل كبير في توزيع الدخل، وخلقت هذه البؤرة مكمن مهم من مكامن الفساد في ليبيا.

- سياسات التوظيف في الوظيفة العامة تشكل ايضاً مصدر كبير في انتشار الفساد ، حيت ان سياسات التوظيف لا تتم وفقاً لأسس المهارة والقدرة والمنافسة الشريفة بين جميع المتقدمين لشغل الوظيفة العامة ، وغالبا ما يتم التعيين في الوظيفة العامة على اساس العلاقات والمحسوبية والواسطة ، وهذا بدوره يؤسس الى انتشار الفساد

- استغلال الوظيفة الرقابية في ابتزاز الكثير من المؤسسات بهدف تحقيق مصالح شخصية لبعض العاملين في تلك الاجهزة الرقابية التى ينبغي ان يعول عليها في مكافحة الفساد .

الفساد والحصيلة الضريبية

- البنك الدولي قام بتحليل أكثر من 180 دولة ووجد ان أكثر الدول تعرضا للفساد هي التي لديها حصيلة ضعيفة من الضرائب وان الناس يدفعون رشاوي لتجنب سداد الضرائب او التحايل على دفعها. كما ان الناس اذا كإنو يشعرون ان حكومتهم يسيطر الفساد والفسادين عليها فانهم يتجنبون او يسعون لعرقلة دفع الضرائب علي نشاطاتهم الاقتصادية.
- أشار البنك الدولي الي ان الدول الأقل فسادا تحصل علي 4% من الناتج المحلي الإجمالي من عوائد الضرائب مقانة مع الدول ذات نفس مستوي التطور الاقتصادي.
- فمثلا دولة جورجيا خفضت مستوي الفساد ورفعت الحصيلة الضريبية بنسبة 13% نقطة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2003-2008.
- مثال اخر دولة روندا قامت بمجابهة الفساد من منتصف التسعينات بالقرن الماضي بعد الحرب الاهلية وارتفعت حصيلة الضرائب بنسبة 6% نقطة من الناتج المحلي الإجمالي.
- يشير البنك الدولي الي الدول النفطية يزداد بها معدل ومستوي الفساد بسبب توافر موارد حكومية سهلة علي حساب الإيرادات من الضرائب دون وجود شفافية كافية حول عملياتها من قبل القطاع الحكومي المدير والمتحكم في إدارة عمليات القطاع النفطي.

الحصيلة من الضرائب بليبيا

- تشير بيانات مصلحة الضرائب بليبيا الي تطور الحصيلة الضريبية خلال الفترة من 2011 حتى 2022 وتشكل نسبة محدودة جدا من الإيرادات العامة للدولة الليبية ، فمثلا يبين تقرير مصرف ليبيا المركزي ان الحصيلة من الضرائب عن سنة2022 بلغت 1.6 مليار دينار من اجمالي الإيرادات 134 مليار دينار وبما نسبته 0.012 فقط.

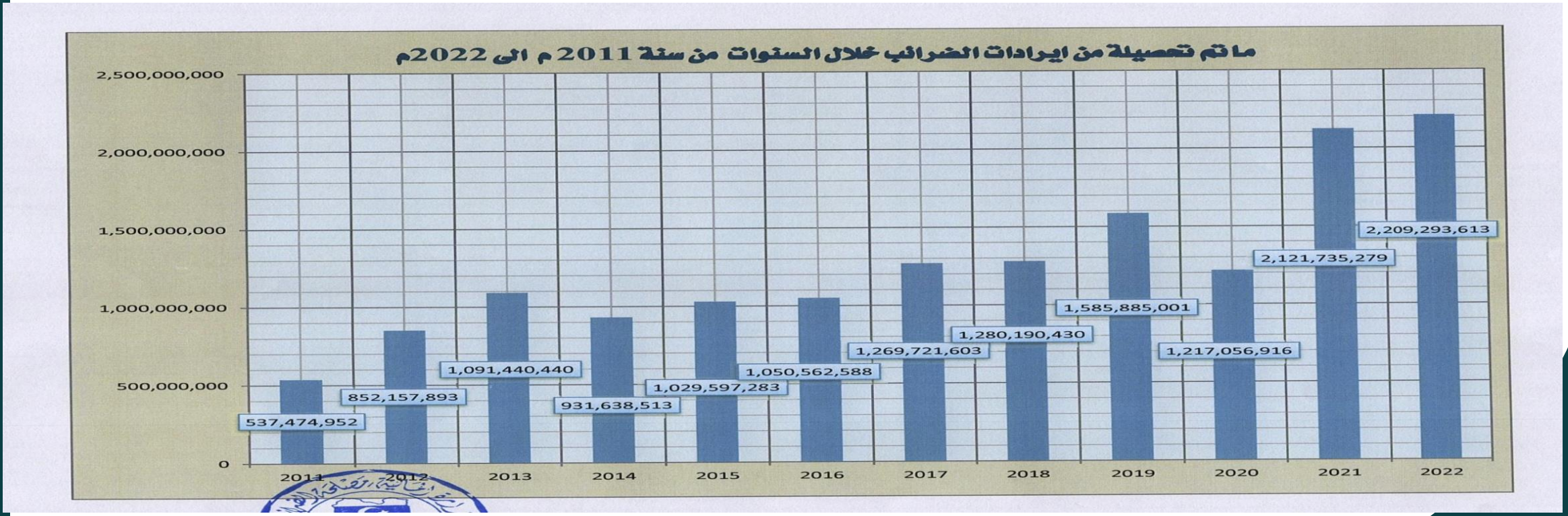

تشير البيانات والحصيلة الضريبية المعلنة من مصلحة الضرائب الي توزيع الحصيلة على النحو التالي:

- تشكل حصيلة الضرائب علي دخل الشركات المساهمة حوالي 29% من اجمالي الحصيلة السنوية بمقدار647,865,325 دينار.

إجمالي ما تم تحصيله خلال سنة 2022 م

البيـــــــــان	سنة 2022 م
الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف	8,538,124.061
الضريبة على الشركات	647,865,325.251
الضريبة على دخل المرتبات	575,224,801.584
الضريبة على دخل المهن الحرة	2,615,348.646
ضريبة الدمغة	578,446,241.055
غرامات	18,413,628.760
ضريبة على العقارات	967,690.190
ضرائب أخرى	-
إجمالي الإيرادات	1,832,071,159.547

البيـــــــــان	سنة 2022 م
حـ/ الأمـانات والودائع	376,869,807.105
حـ/ حقوق التنفيـذ	352,645.895
الإجمـــــــالي	377,222,453.000

الإجمـــــــالي الكلـــــــــي	2,209,293,612.547

- تحصلت الشركات على اعتمادات خلال سنة 2022 لتوريد السلع حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي
9,583,000,000 دولار وبما يعادل 44,081,800,000 دينار

استخدامات النقد الأجنبي

(الأرقام بالمليون دولار أمريكي)

البيان	الاستخدام	الإنفاق
استخدامات الدولة :	مرتبات العاملين بالخارج	247
	منح الطلبة الدارسين بالخارج	142
	العلاج بالخارج	163
	دعم المحروقات	0
	المؤسسة الوطنية للنفط	2,365
	حوالات لصالح جهات أخرى	512
	دفعات اعتمادات قائمة لصالح الجهات العامة :	
	جهاز الإمداد الطبي	269
	الشركة العامة للكهرباء	465
	التعليم والتعليم العالي	88
	جهات أخرى	166
إجمالي استخدامات الدولة		4,417
استخدامات المصارف التجارية : (وفق الكشف المرفق)	الاعتمادات المستندية	9,583
	حوالات	138
	الأغراض الشخصية	6,468
	مستندات برسم التحصيل	0
إجمالي استخدامات المصارف التجارية		16,189
التزامات قائمة (اعتمادات مستندية وبواقي)		7,926
إجمالي استخدامات النقد الأجنبي		28,532

- تعادل الحصيلة الضريبية عن جميع الشركات المساهمة (بما فيها الغير عاملة في التوريد) 14% من قيمة التوريدات من الخارج خلال السنة
- إذا افترضنا ان شركات التوريد حققت صافي عائد متوسط قدره 25% من قيمة اعتماداتها الموردة فان المبلغ الخاضع للضرائب يكون 11,020 مليار دينار ويفترض ان تكون الحصيلة الضريبية وفقا لمعدل الضريبة 20% حسب قانون الضرائب في حدود مبلغ 2,204.09 مليار دينار. في حين ان المحصل فعليا عن سنة 2022 يبلغ 647 مليون دينار.
- يتضح ان هناك علي الاغلب فاقد في حصيلة الضرائب على الشركات التي تحصل على اعتمادات ، ناهيك على غيرها من الشركات الأخرى.

بمراجعة حجم الاعتمادات الممنوحة لشركات التوريد خلال الفترة من 2021 حتى 2023 بالمليون.

السنة	قيمة الاعتمادات بالدولار	قيمة الاعتمادات بالدينار
2021	10,674	49,100.400
2022	9,583	44,081.800
2023	12,511	57,550.600
الإجمالي اخر ثلاث سنوات	32,768	150,732.800
تقدير الفاقد في الضرائب علي دخل الشركات العاملة في التوريد خلال ثلاث سنوات		(150,732.800 x%25) x 20% = الحصيلة المفترضة 7,536.64 مليار دينار الفاقد المقدر بين 5 مليار دينار في ثلاث سنوات . ويمكن تقدير الفاقد خلال 12 سنة الأخيرة بحدود 20 مليار دينار.

ما هو حجم الفاقد الضريبي في أنشطة الاقتصادية الأخرى ؟
واين يذهب هذا الفاقد في الحصيلة الضريبية ؟

النظام الضريبي الأكثر تماسك وفعالية بليبيا هو منظومة الضرائب على شركات النفط والذي يتعرض لمحاولات عديدة لهدمه بحجة قدم قانون النفط وعدم تحفيز الاستثمارات النفطية الاجنبية

البلدان الفاسدة أقل تحصيلا للضرائب

تحصّل أقل الحكومات فسادا إيرادات ضريبية تزيد بنسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي على ما تحصله البلدان أكثر البلدان فسادا.

تعرف على المزيد في آخر عدد من تقرير "الراصد المالي"

سياسات مراجعة إجراءات مجابهة الفساد (تجربة بريطانيا)

- تقرير الشفافية الدولية لعام 2022 بين ان بريطانيا تراجع ترتيبها في مؤشر الفساد، الجدول التالي يوضح :

	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
Score (out of 100)	73	78	77	77	80	82	81	81	78	76	74
Rank (1 is best)	18	11	11	12	11	8	7	7	7	8	8

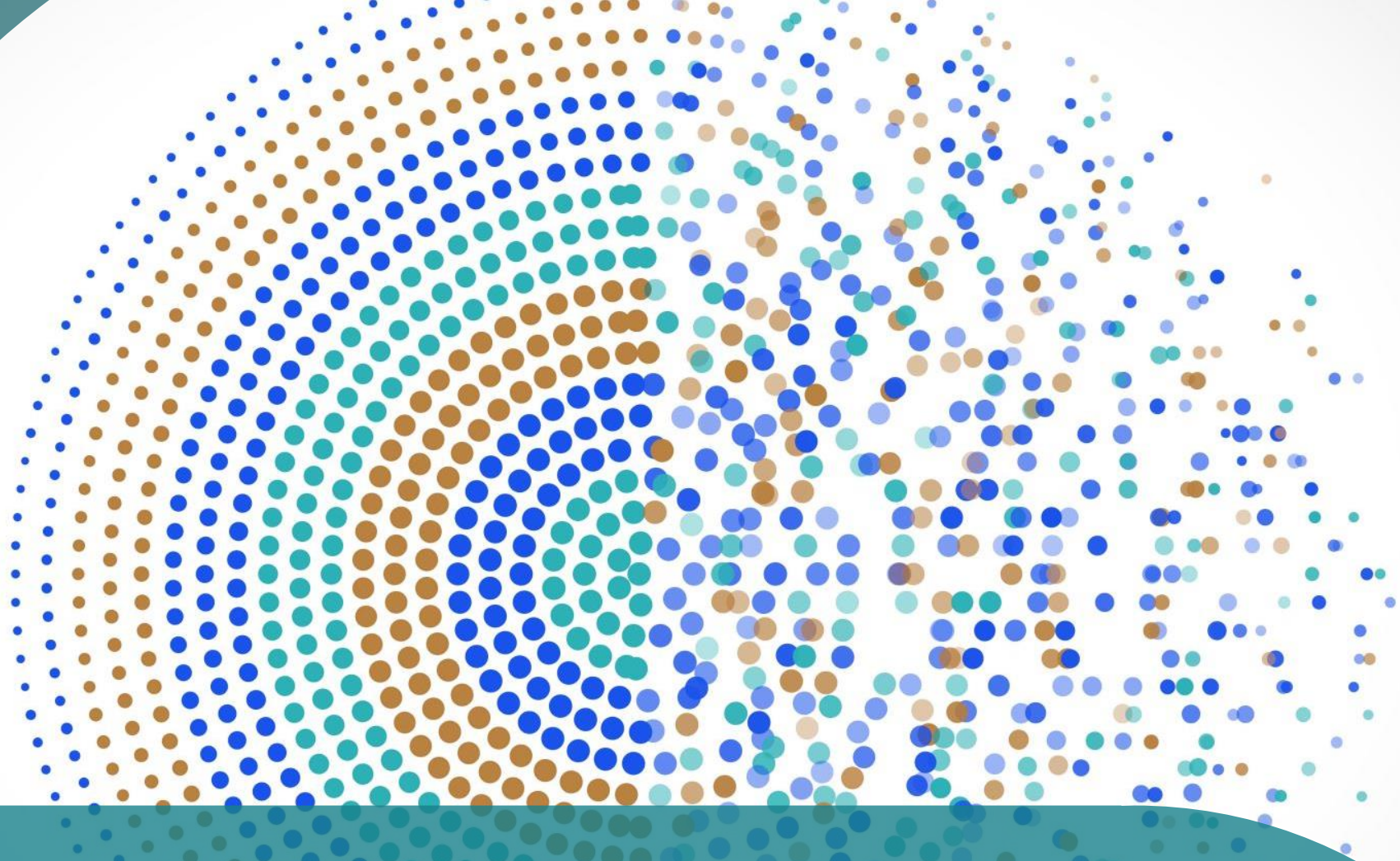

مستويات مراجعة شبهة الفساد في الانفاق الحكومي ومراجعة الأداء الحكومي لمجابهة الفساد ببريطانيا

لجنة حسابات الانفاق العام (PAC)

لجنة متخصصة تعمل تحت مجلس العموم البريطاني و تعقد اجتماعات دورية وتنشر محاضر اجتماعاتها على الملاء تقوم بمراجعة الحسابات الحكومية والانفاق العام الحكومي في مختلف المجالات .
تقوم اللجنة البرلمانية بالتقصي والتحقيق العلني في أوجه الانفاق العام والحكومي و يساعدها في اعملها بفحص الأرقام والبيانات المالية **المكتب الوطني لمراجعة الحسابات** والذي يقدم تقريره المتخصص للجنة لمناقشته مع غيره ضمن اعمال اللجنة وبشكل علني وينشر محضر الاجتماع بالصوت والصور وكتابة على الموقع الالكتروني لمجلس العموم البريطاني.

مجلس اللوردات او مجلس الشيوخ البريطاني

يتابع مجلس اللوردات مسالة الفساد ويصدر تقارير حول متابعته ويتابع ما يصدر عن مجلس العموم.

سلطة الاحتيال المالي بالقطاع العام (PSFA)

تتولي فحص وتبيان أوجه القصور والاحتيالي المالي الذي قد يقع بمؤسسات الحكومة. ويراجع تقارير هذه الهيئة الحكومية مجلس العموم البريطاني والحكومة لاتخاذ توصيات او القيام بإجراءات للمراجعة ومعالجة الخلل في أنظمة الانفاق العام او مراجعة عمليات الانفاق وتحسين كفاءتها بشكل مستمر.

The Public Accounts Committee (PAC)

- The Public Accounts Committee examines the value for money of Government projects, programmes and service delivery. Drawing on the work of the National Audit Office the Committee holds government officials to account for the economy, efficiency and effectiveness of public spending.
- “The Government is flying blind on the levels of fraud and corruption perpetrated against it, despite widespread awareness of the toxic threat posed by these despicable crimes. (2023)."

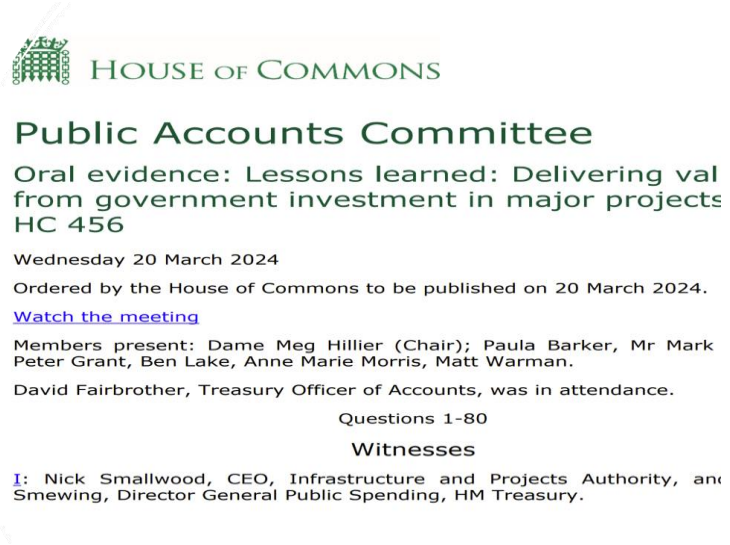

HOUSE OF COMMONS

Public Accounts Committee

Oral evidence: Lessons learned: Delivering val from government investment in major projects HC 456

Wednesday 20 March 2024

Ordered by the House of Commons to be published on 20 March 2024.

Watch the meeting

Members present: Dame Meg Hillier (Chair); Paula Barker, Mr Mark Peter Grant, Ben Lake, Anne Marie Morris, Matt Warman.

David Fairbrother, Treasury Officer of Accounts, was in attendance.

Questions 1-80

Witnesses

I: Nick Smallwood, CEO, Infrastructure and Projects Authority, an Smewing, Director General Public Spending, HM Treasury.

HOUSE OF COMMONS

Report by the Comptroller and Auditor General

Lessons learned: Delivering value from government investment in major projects (HC 554)

Examination of witnesses

Witnesses: Nick Smallwood, CEO, Infrastructure and Projects Authority, and Conrad Smewing, Director General Public Spending, HM Treasury, gave evidence.

Q1 **Chair:** Welcome to the Public Accounts Committee on Wednesday 20 March 2024. Today we are looking at how the Government have delivered value for money from major Government investment projects and the lessons learned from that. Our thanks to the National Audit Office, which has looked at a number of genuinely successful programmes to see whether, after they have been delivered, there has been a proper evaluation and discussion about whether they achieved their aims.

Navigating the unique and novel challenges of major programmes is crucial to securing the best value from public money, but all too often we see projects and programmes that are poorly managed, poorly delivered and often delivered late and over budget, which has a huge impact on the taxpayer and the user of whatever that project is. We want to know that the Government are looking, as the Committee has, at how they better evaluate the outcomes of these major programmes. We are keen to hear from our witnesses today about how together we can help educate Whitehall and the system to deliver better projects.

I am pleased to welcome our two witnesses today. The Infrastructure and Projects Authority's chief executive, Nick Smallwood, is with us. He is joined by the director general for public spending, Conrad Smewing, from His Majesty's Treasury. To be clear, Cat Little is in the throes of moving over to the Cabinet Office as Permanent Secretary. We have had information that your role has slightly changed, Mr Smewing. Can you

In Focus

Effects of corruption in the UK

Published Tuesday, 04 October, 2022

In Focus Crime Economy Government International Law Parliament

Heather Evennett

Corruption can be defined as dishonest and illegal behaviour by people in positions of power. It threatens national security, reduces access to services, erodes public trust in institutions and impedes investment. Measures of corruption produced by organisations such as Transparency International indicate stability in the UK's recent global corruption rank. However, anti-corruption experts have pointed to a number of recent scandals which are leading to the perception that corruption in the UK is worsening.

The Public Sector Fraud Authority (PSFA)

- The Public Sector Fraud Authority (PSFA) does not have specific estimates for two thirds of government expenditure, but estimates that fraud and error levels for that expenditure is somewhere between 0.5% and 5%. This implies that, in addition to the estimated £10 billion of tax fraud and £6.4 billion of benefit fraud lost in 2022-23, the Government also lost somewhere between £2.5 billion to £28.5 billion to fraud and error - without knowing exactly where or how. To address such levels of uncertainty, the PAC is calling for an annual strategic intelligence report on fraud and corruption levels across Government.

استراتيجية الحكومة البريطانية في مجابهة تدني مستوي مجابهة الفساد ببريطانيا

- Restore integrity in public life by supporting the Public Service (Integrity and Ethics) Bill currently in the House of Lords, which would implement a raft of changes to raise and enforce standards in government.
- Show leadership and a genuine commitment to transparency and accountability by appointing an influential Anti-Corruption Champion, publishing an ambitious anti-corruption strategy, and delivering on the UK's G7 commitments to tackle corruption and kleptocrats.
- Protect taxpayers' money through full and candid disclosure of the COVID-19 'VIP lane' and future-proof public procurement by better addressing conflicts of interest and subjecting all government emergency contracting powers to time limits and tougher scrutiny.

الاستفادة من التجربة البريطانية في تطوير هيكل مجابهة الفساد

الهيكل المؤسساتي لمواجهة الفساد وتعزيز الشفافية في ليبيا يحتاج الي إعادة هيكلة شاملة

الدور البرلمان ، يحتاج ان يمارس البرلمان دورا رقابيا حول مدي كفاءة الانفاق العام خلال سنة الانفاق وليس على السنة او السنوات الماضية وان تعقد لجنة متخصصة برلمانية تعني بكفاءة الانفاق العام جلسات علنية وتفحص تقارير وقتية للأجهزة الرقابية القائمة مثل ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد تكون نتائج ومقررات اللجنة ملزمة للحكومة فيما يتعلق بتوجيهات الانفاق العام ومراجعة كفاءته وبما يعزز من شفافيته لعامة الشعب.

دور مجلس الدولة او مجلس الشيوخ ، يحتاج ان يتعاطى مجلس الدولة بشكل أكثر فعالية مع مجابهة الفساد وتعزيز الشفافية، ويكون عبر انشاء لجنة مختصة تراجع ما ينتج عن اعمال لجنة كفاءة الانفاق العام بالبرلمان وتقديم التوصية بسبل تحسين كفاءة الانفاق العام بالدولة .

دور الحكومة، الحكومة معنية بتقديم استراتيجية لمجابهة الفساد تفعيلا للاتفاقية الدولية لمجابهة الفساد ويمكن الاستعانة بخبرة البنك الدولي بالخصوص وتخضع الاستراتيجية الوطنية لمجابهة الفساد لمراجعة ومصادقة البرلمان ومجلس الدولة. ويتطلب ان يتم تكليف فريق وطني من كافة الجهات المعنية بالإنفاق العام وتعد تقارير دورية عن تقدم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجابهة الفساد وتعزيز الشفافية.

إطار تعزيز الشفافية ، تجارب دولية

الاستثمار في رفع مستويات الشفافية والفحص الخارجي المستقل :يسمح هذا بتحقيق إشراف فعال من أجهزة التدقيق والجمهور العام .فعلى سبيل المثال، تستخدم كل من كولومبيا وكوستاريكا وباراغواي منصة إلكترونية تسمح للمواطنين بمراقبة التقدم المادي والمالي للمشروعات الاستثمارية .وفي النرويج، وُضِع معيار عالٍ للشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.

إصلاح المؤسسات

. **تزداد فرص النجاح حين تصمم البلدان إصلاحات لمعالجة الفساد من** جميع الزوايا

تؤتي إصلاحات الإدارة الضريبية ثمارا أكبر إذا كانت القوانين الضريبية أبسط، وكانت تضيّق ولمساعدة البلدان في هذا الخصوص، قام صندوق .مساحة التقدير الاستنسابي المتاحة للموظفين النقد الدولي ببناء أدوات تشخيصية شاملة تقيس جودة المؤسسات المالية، بما في ذلك إدارة .الاستثمار العام، وإدارة الإيرادات، وشفافية المالية العامة

مواكبة التحديات الجديدة مع تطور التكنولوجيا وفرص التجاوز

المجالات عالية المخاطر مثل المشتريات وإدارة الإيرادات وإدارة الموارد الطبيعية إلى الضوابط ففي شيلي وكوريا، على سبيل المثال، كانت نظم الشراء الإلكتروني أدوات قوية .الداخلية الفعالة .للحد من الفساد عن طريق تعزيز الشفافية وتحسين المنافسة

إطار مقترح

استراتيجيات مواجهة الفساد بليبيا

الحاجة الى إستراتيجية قوية وفعالة لمكافحة الفساد

- اظهرت التجارب الدولية أن المواجهة الفعالة للفساد تتطلب بناء إستراتيجية وطنية تستند الى المعايير الدولية وتتناسب مع واقع الدولة المعنية لذلك ***وجب تصميم إستراتيجية وطنية تأخذ بنظر الاعتبار تجفيف منابع الفساد الوطنية*** ، وقد قامت العديد من الدول بوضع إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد ، وخاصة في الفترة التي تلت اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في سنة 2003م، والتي دعت الدول الاطراف في مادتها الخامسة الى وضع وتنفيذ او ترسيخ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد ، ***تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الموارد والممتلكات العامة، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمسائلة .***

- لقد ساهمت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في وضع إطار جيد لتصميم السياسات الوطنية لمكافحة الفساد ، ووفرت ظروف جيدة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد العابر للحدود ، وتبادل الخبرات في مكافحة الفساد ، وفي هذا ***الإطار يمكن لليبيا الاستفادة من اتفاقية الامم المتحدة في وضع إطار اولي لتصميم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية الوطنية التي توفر الفرص لارتكاب اعمال الفساد*** والتي أشرنا اليها في استعراض اهم بؤر ومكامن الفساد .

- لقد اكدت ممارسات الدول على اهمية تضمين الاستراتيجيات الوطنية عند صياغتها آليات رصد وتقييم واضحة وفعالة وأنظمة جمع البيانات ، كما ***يوصى بأهمية وضع مؤشرات قابلة للقياس وتغذيتها ببيانات موثوقة يتم الحصول عليها من مصادر متعددة ، وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية تقارير دورية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية*** ، كما أن التجارب الدولية توصي بتفويض جهة محددة بمسؤولية الرصد

إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد

لقد قامت بعض الدول العربية بتصميم إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد ، وقد وصل عدد الدول العربية التي لها إستراتيجيات في مكافحة الفساد في سنة 2014 الى 6 دول وهي الاردن والسعودية والعراق وفلسطين وموريتانيا واليمن ، وفيما بعد وضعت لبنان أيضاً إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ، ***اما بالنسبة لليبيا فقد حاول مجلس التطوير الاقتصادي في اواخر العقد قبل الماضي بالتعاون مع الامم المتحدة وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ، وشكل فريق وطني لذلك ، إلا ان هذا العمل قد توقف بعد 2011.***

وتجدر الاشارة انه بالإمكان تصميم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ولكن العبرة بتطبيق تلك الاستراتيجية على ارض الواقع ،والقدرة على قياس التقدم المحرز في تحقيق اهداف تلك الاستراتيجية .

إن وجود سلطة سياسية عليا لها الرغبة والارادة الصادقة في مكافحة الفساد هو الضامن للنجاح في تنفيذ اي إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد .

مرتكزات إستراتيجية تعزيز الشفافية ومجابهة الفساد

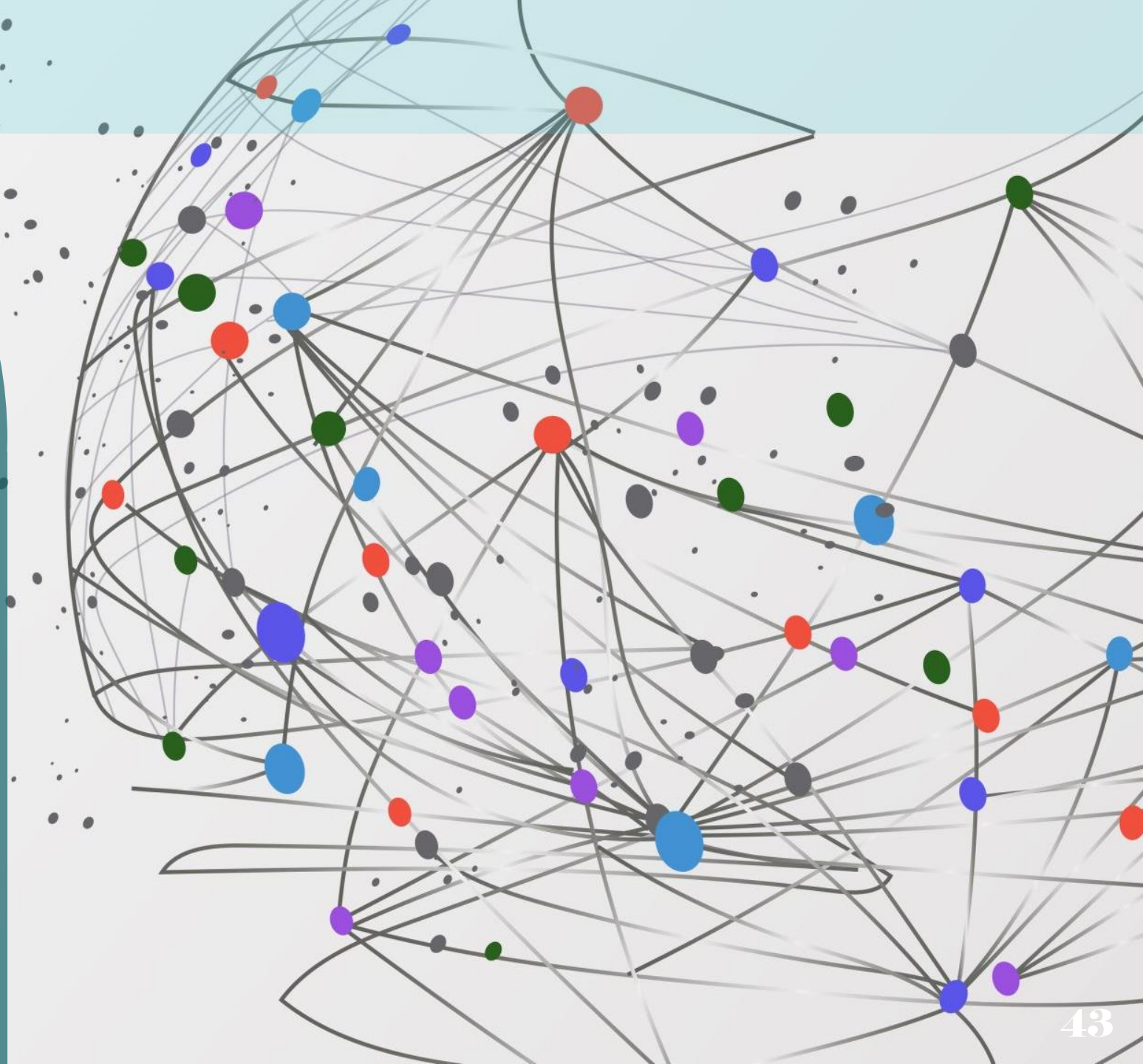

المحور الاول: تشريعات مكافحة الفساد المتخصصة مُستكملة بما يتوافق مع المعايير الدولية ومُطبّقة بشكل أفضل

المحور الثاني: مستويات نزاهة أعلى في الوظيفة العامة

المحور الثالث: منظومة شراء عام أقّل عرضة للفساد

المحور الرابع: نظام قضائي أكثر نزاهةً وقدرةً على مكافحة الفساد

المحور الخامس: الاجهزة الرقابية أكثر تخصّصًا وفعاليَّة في مكافحة الفساد

المحور السادس: المجتمع ممكّن للمشاركة في نشر وترسيخ ثقافة النزاهة

المحور السابع: تدابير وقائية ضد الفساد مُدمجة على المستوى القطاعي

المواجهة الشاملة

تُركّز على مبدأين هامين: proactivity (الاستباقية) و comprehensiveness (الشّمولية).

- **المشاركة المجتمعية الشاملة**
  - نشر الوعي لآثار المواجهة لخلق بيئة داعمة لمكافحة الفساد.
  - محاولة إشراك جميع الفئات الفنية في المواجهة ونشر ثقافة النزاهة وتعزيز مشاركة المجتمع في الإبلاغ عن الفساد.
- **الاستعداد للحرب ضد بؤر الفساد**
  - إخفاء التخطيط الشامل وحصره في مجموعة ضيقة
  - التأكيد على أهمية جمع المعلومات وتحليلها لتحديد بؤر الفساد بدقة.
  - وضع خطط محددة لكل بؤرة فساد مع مراعاة خصوصيتها.
  - تحديد توقيت البدء في المواجهة عند استكمال الاستعدادات
  - وضع الخطط العملية التي تتضمن الاستهداف، التعامل المرحلي، الحفاظ على المكتسبات
  - تحديد معايير واضحة لتحديد الوقت المناسب لبدء المواجهة
- **تطوير تكتيك المواجهة**
  - الآليات المالية
  - الآليات الضبطية
  - الآليات الاعلامية
  - الآليات الاستباقية

- **محاصرة بؤر الفساد**
  - أهمية التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.
  - استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعقب الأموال وتحديد المشتبه بهم.
  - اكتشاف آثار الفساد
- **تجنب التضحيات المتوقعة**
  - تتبع التآمر على مواجهي الفساد وتحصينهم
  - تعويض المتضررين من مواجهة الفساد
- **التعامل مع الهزائم المرحلية كجزء أساسي من إدارة المخاطر**
  - وضع سيناريوهات بديلة
  - وضع آليات للانتقال إلى السيناريوهات المناسبة لتطور المواجهة
  - تحليل أسباب الهزائم واستخلاص الدروس لتطوير الاستراتيجية
- **قطع جسور انسحاب الفساد**
  - تفعيل التعاون الدولي
- **تشديد العقوبات في البدايات**
  - استهداف المتعاونين المباشرين وغير المباشرين بعقوبات مشددة
  - تشديد الاحكام على ضبطيات الفساد

المواجهة الجزئية

- تُعدّ استراتيجية المواجهة الجزئية خيارًا واقعيًا في حال تعذر المواجهة الشاملة للفساد.
- تُركّز على مبدأين هامين: prioritization الأولوية و gradualism التدرّج.
- في حال استحالة المواجهة الشاملة للفساد نظرا للأسباب الآتية:
  1. قلة الإمكانيات
  2. استفحال الفساد
- ينبغي التحول إلى المواجهة الجزئية وتتمثل في الآتي:
  - مهاجمة قطاعات الفساد الأضعف وقطع سلاسل ارتباطها بمراكز الفساد الكبرى
  - استهداف القطاعات الفاسدة الأكثر اضرارا بالاقتصاد ومستوى حياة الافراد (قطاع الطعام، قطاع الطاقة، قطاع التعليم، قطاع الصحة، القطاع المالي)
  - وضع آليات لمنع العدوى بانتقال الفساد من القطاعات الفاسدة إلى تلك التي يتم تطهيرها
  - الاستفادة من التجربة في بناء قدرات وامكانيات لتطوير استراتيجية شاملة في مرحلة لاحقة
  - منع تشكيل الاحتكارات في القطاع الخاص

المواجهة المرحلية

المرحلة المبدئية
التركيز: بناء الأساس لمكافحة الفساد
الأهداف:
توعية المجتمع: نشر الوعي حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد.
تعزيز النزاهة: تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع.
تطوير القدرات: بناء قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتدريب الكوادر البشرية.
تهيئة التشريعات: سنّ قوانين صارمة لمكافحة الفساد وضمان تطبيقها بشكل فعال.
المبادرات:
برامج التوعية: إطلاق حملات توعوية تستهدف مختلف شرائح المجتمع.
برامج التثقيف: إدراج مفاهيم النزاهة والمساءلة في المناهج الدراسية.
بناء القدرات: توفير برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والموظفين في القطاع الخاص.
مراجعة التشريعات: مراجعة القوانين الموجودة وتعديلها لسد الثغرات وتعزيز الفعالية.

المرحلة المبدئية
التركيز: بناء الأساس لمكافحة الفساد
الأهداف:
توعية المجتمع: نشر الوعي حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد.
تعزيز النزاهة: تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع.
تطوير القدرات: بناء قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتدريب الكوادر البشرية.
تهيئة التشريعات: سنّ قوانين صارمة لمكافحة الفساد وضمان تطبيقها بشكل فعال.
المبادرات:
برامج التوعية: إطلاق حملات توعوية تستهدف مختلف شرائح المجتمع.
برامج التثقيف: إدراج مفاهيم النزاهة والمساءلة في المناهج الدراسية.
بناء القدرات: توفير برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والموظفين في القطاع الخاص.
مراجعة التشريعات: مراجعة القوانين الموجودة وتعديلها لسد الثغرات وتعزيز الفعالية.

المرحلة المبدئية
التركيز: بناء الأساس لمكافحة الفساد
الأهداف:
توعية المجتمع: نشر الوعي حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد.
تعزيز النزاهة: تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع.
تطوير القدرات: بناء قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتدريب الكوادر البشرية.
تهيئة التشريعات: سنّ قوانين صارمة لمكافحة الفساد وضمان تطبيقها بشكل فعال.
المبادرات:
برامج التوعية: إطلاق حملات توعوية تستهدف مختلف شرائح المجتمع.
برامج التثقيف: إدراج مفاهيم النزاهة والمساءلة في المناهج الدراسية.
بناء القدرات: توفير برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والموظفين في القطاع الخاص.
مراجعة التشريعات: مراجعة القوانين الموجودة وتعديلها لسد الثغرات وتعزيز الفعالية.

المرحلة المبدئية
التركيز: بناء الأساس لمكافحة الفساد
الأهداف:
توعية المجتمع: نشر الوعي حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد.
تعزيز النزاهة: تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع.
تطوير القدرات: بناء قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتدريب الكوادر البشرية.
تهيئة التشريعات: سنّ قوانين صارمة لمكافحة الفساد وضمان تطبيقها بشكل فعال.
المبادرات:
برامج التوعية: إطلاق حملات توعوية تستهدف مختلف شرائح المجتمع.
برامج التثقيف: إدراج مفاهيم النزاهة والمساءلة في المناهج الدراسية.
بناء القدرات: توفير برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والموظفين في القطاع الخاص.
مراجعة التشريعات: مراجعة القوانين الموجودة وتعديلها لسد الثغرات وتعزيز الفعالية.

المرحلة المتوسطة
المبادرات:
إنشاء منظمة لمكافحة الفساد: إنشاء منظمة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة.
التركيز: تطبيق استراتيجيات مكافحة الفساد
الحماية من الفساد: وضع آليات للوقاية من الفساد ومنع حدوثه.
تطوير أنظمة الرقابة: تطوير أنظمة فعّالة للرقابة على العمليات الحكومية والمالية.
الأهداف:
تعزيز الشفافية: تعزيز الشفافية في جميع الإجراءات الحكومية والعمليات المالية.
تعزيز دور الإعلام: تشجيع الإعلام على لعب دور في كشف الفساد ومحاسبة المفسدين.
التحقيق والملاحقة: التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة المفسدين بشكل فعال.
استرداد الأموال: استرداد الأموال المنهوبة من قبل الفاسدين.
المشاركة المجتمعية: إشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.

المرحلة المتوسطة
المبادرات:
إنشاء منظمة لمكافحة الفساد: إنشاء منظمة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة.
التركيز: تطبيق استراتيجيات مكافحة الفساد
الحماية من الفساد: وضع آليات للوقاية من الفساد ومنع حدوثه.
تطوير أنظمة الرقابة: تطوير أنظمة فعّالة للرقابة على العمليات الحكومية والمالية.
الأهداف:
تعزيز الشفافية: تعزيز الشفافية في جميع الإجراءات الحكومية والعمليات المالية.
تعزيز دور الإعلام: تشجيع الإعلام على لعب دور في كشف الفساد ومحاسبة المفسدين.
التحقيق والملاحقة: التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة المفسدين بشكل فعال.
استرداد الأموال: استرداد الأموال المنهوبة من قبل الفاسدين.
المشاركة المجتمعية: إشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.

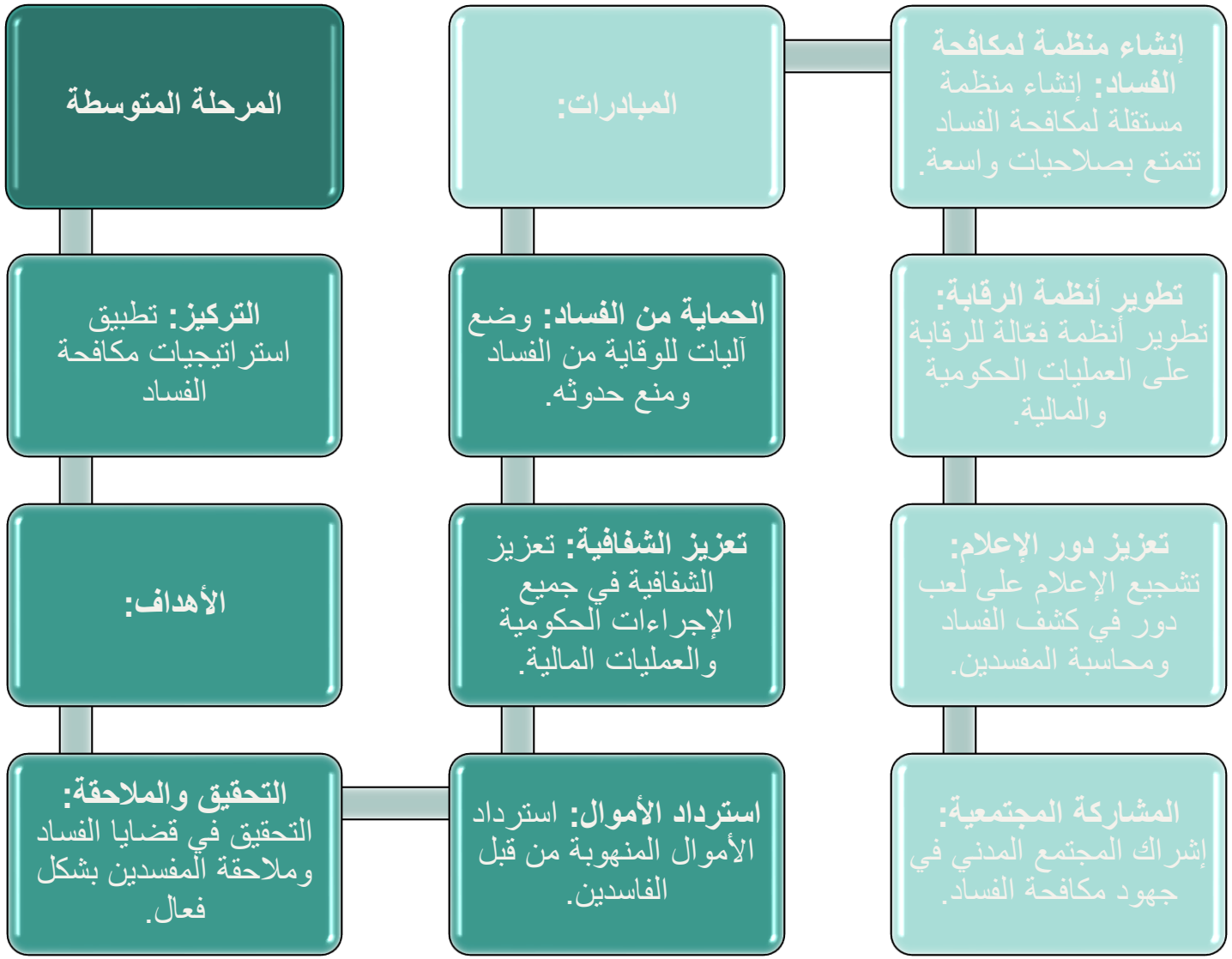
المرحلة المتوسطة
المبادرات:
إنشاء منظمة لمكافحة الفساد: إنشاء منظمة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة.
التركيز: تطبيق استراتيجيات مكافحة الفساد
الحماية من الفساد: وضع آليات للوقاية من الفساد ومنع حدوثه.
تطوير أنظمة الرقابة: تطوير أنظمة فعّالة للرقابة على العمليات الحكومية والمالية.
الأهداف:
تعزيز الشفافية: تعزيز الشفافية في جميع الإجراءات الحكومية والعمليات المالية.
تعزيز دور الإعلام: تشجيع الإعلام على لعب دور في كشف الفساد ومحاسبة المفسدين.
التحقيق والملاحقة: التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة المفسدين بشكل فعال.
استرداد الأموال: استرداد الأموال المنهوبة من قبل الفاسدين.
المشاركة المجتمعية: إشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.

المبادرات:
إنشاء منظمة لمكافحة الفساد: إنشاء منظمة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة.
تطوير أنظمة الرقابة: تطوير أنظمة فعّالة للرقابة على العمليات الحكومية والمالية.
تعزيز دور الإعلام: تشجيع الإعلام على لعب دور في كشف الفساد ومحاسبة المفسدين.
المشاركة المجتمعية: إشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.
الحماية من الفساد: وضع آليات للوقاية من الفساد ومنع حدوثه.
تعزيز الشفافية: تعزيز الشفافية في جميع الإجراءات الحكومية والعمليات المالية.
استرداد الأموال: استرداد الأموال المنهوبة من قبل الفاسدين.
المرحلة المتوسطة
التركيز: تطبيق استراتيجيات مكافحة الفساد
الأهداف:
التحقيق والملاحقة: التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة المفسدين بشكل فعال.

المرحلة المتقدمة
التركيز: تعزيز استدامة جهود مكافحة الفساد
الأهداف:
دمج مكافحة الفساد في الثقافة: دمج مفاهيم مكافحة الفساد في الثقافة المجتمعية.
تعزيز التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتبادل الخبرات.
البحث والتطوير: دعم البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد وتطوير أفضل الممارسات.
التقييم المستمر: تقييم فعالية جهود مكافحة الفساد بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة.
المبادرات:
برامج التوعية المستمرة: الاستمرار في برامج التوعية حول مخاطر الفساد.
الشراكات الدولية: عقد شراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد.
دعم الابتكار: دعم المبادرات المبتكرة لمكافحة الفساد.
نشر المعرفة: نشر نتائج البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد.

الأهداف:
التركيز: تعزيز استدامة جهود مكافحة الفساد
المرحلة المتقدمة
البحث والتطوير: دعم البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد وتطوير أفضل الممارسات.
تعزيز التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتبادل الخبرات.
دمج مكافحة الفساد في الثقافة: دمج مفاهيم مكافحة الفساد في الثقافة المجتمعية.
برامج التوعية المستمرة: الاستمرار في برامج التوعية حول مخاطر الفساد.
المبادرات:
التقييم المستمر: تقييم فعالية جهود مكافحة الفساد بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة.
نشر المعرفة: نشر نتائج البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد.
دعم الابتكار: دعم المبادرات المبتكرة لمكافحة الفساد.
الشراكات الدولية: عقد شراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد.

الأهداف:
التركيز: تعزيز استدامة جهود مكافحة الفساد
المرحلة المتقدمة
البحث والتطوير: دعم البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد وتطوير أفضل الممارسات.
تعزيز التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتبادل الخبرات.
دمج مكافحة الفساد في الثقافة: دمج مفاهيم مكافحة الفساد في الثقافة المجتمعية.
برامج التوعية المستمرة: الاستمرار في برامج التوعية حول مخاطر الفساد.
المبادرات:
التقييم المستمر: تقييم فعالية جهود مكافحة الفساد بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة.
نشر المعرفة: نشر نتائج البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد.
دعم الابتكار: دعم المبادرات المبتكرة لمكافحة الفساد.
الشراكات الدولية: عقد شراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد.

الأهداف:
التركيز: تعزيز استدامة جهود مكافحة الفساد
المرحلة المتقدمة
البحث والتطوير: دعم البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد وتطوير أفضل الممارسات.
تعزيز التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتبادل الخبرات.
دمج مكافحة الفساد في الثقافة: دمج مفاهيم مكافحة الفساد في الثقافة المجتمعية.
برامج التوعية المستمرة: الاستمرار في برامج التوعية حول مخاطر الفساد.
المبادرات:
التقييم المستمر: تقييم فعالية جهود مكافحة الفساد بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة.
نشر المعرفة: نشر نتائج البحوث والدراسات حول مكافحة الفساد.
دعم الابتكار: دعم المبادرات المبتكرة لمكافحة الفساد.
الشراكات الدولية: عقد شراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد.

المواجهة الاقتصادية

- التحول للإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار "الطيار الآلي"
- تعزيز النزاهة في القطاع العام عن طريق حسن اختيار القيادات، تشديد العقوبات على المخالفين، اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة في التعيينات والترقيات
- تجفيف المنابع أمام الفساد عن طريق التحكم في التهريب، وغسيل الأموال
- الابتعاد عن الشطط في المصاريف الحكومية
- الرقابة المشددة في مجال المشتريات وأعمال المقاولة الحكومية
- تعزيز الظروف التي تمنع تشكل الاحتكارات الخاصة
- وضع معايير قياسية للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل القطاعات

المواجهة الاقتصادية

- التحول للإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار "الطيار الآلي"
- تعزيز النزاهة في القطاع العام عن طريق حسن اختيار القيادات، تشديد العقوبات على المخالفين، اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة في التعيينات والترقيات
- تجفيف المنابع أمام الفساد عن طريق التحكم في التهريب، وغسيل الأموال
- الابتعاد عن الشطط في المصاريف الحكومية
- الرقابة المشددة في مجال المشتريات وأعمال المقاولة الحكومية
- تعزيز الظروف التي تمنع تشكل الاحتكارات الخاصة
- وضع معايير قياسية للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل القطاعات

المواجهة الاقتصادية

- التحول للإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار "الطيار الآلي"
- تعزيز النزاهة في القطاع العام عن طريق حسن اختيار القيادات، تشديد العقوبات على المخالفين، اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة في التعيينات والترقيات
- تجفيف المنابع أمام الفساد عن طريق التحكم في التهريب، وغسيل الأموال
- الابتعاد عن الشطط في المصاريف الحكومية
- الرقابة المشددة في مجال المشتريات وأعمال المقاولة الحكومية
- تعزيز الظروف التي تمنع تشكل الاحتكارات الخاصة
- وضع معايير قياسية للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل القطاعات

المواجهة الاقتصادية

- التحول للإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار "الطيار الآلي"
- تعزيز النزاهة في القطاع العام عن طريق حسن اختيار القيادات، تشديد العقوبات على المخالفين، اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة في التعيينات والترقيات
- تجفيف المنابع أمام الفساد عن طريق التحكم في التهريب، وغسيل الأموال
- الابتعاد عن الشطط في المصاريف الحكومية
- الرقابة المشددة في مجال المشتريات وأعمال المقاولة الحكومية
- تعزيز الظروف التي تمنع تشكل الاحتكارات الخاصة
- وضع معايير قياسية للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل القطاعات

المواجهة الاقتصادية

- التحول للإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار "الطيار الآلي"
- تعزيز النزاهة في القطاع العام عن طريق حسن اختيار القيادات، تشديد العقوبات على المخالفين، اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة في التعيينات والترقيات
- تجفيف المنابع أمام الفساد عن طريق التحكم في التهريب، وغسيل الأموال
- الابتعاد عن الشطط في المصاريف الحكومية
- الرقابة المشددة في مجال المشتريات وأعمال المقاولة الحكومية
- تعزيز الظروف التي تمنع تشكل الاحتكارات الخاصة
- وضع معايير قياسية للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل القطاعات

المواجهة الاقتصادية

- التحول للإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار "الطيار الآلي"
- تعزيز النزاهة في القطاع العام عن طريق حسن اختيار القيادات، تشديد العقوبات على المخالفين، اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة في التعيينات والترقيات
- تجفيف المنابع أمام الفساد عن طريق التحكم في التهريب، وغسيل الأموال
- الابتعاد عن الشطط في المصاريف الحكومية
- الرقابة المشددة في مجال المشتريات وأعمال المقاولة الحكومية
- تعزيز الظروف التي تمنع تشكل الاحتكارات الخاصة
- وضع معايير قياسية للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل القطاعات

المواجهة الاقتصادية

- التحول للإدارة الالكترونية في اتخاذ القرار "الطيار الآلي"
- تعزيز النزاهة في القطاع العام عن طريق حسن اختيار القيادات، تشديد العقوبات على المخالفين، اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة في التعيينات والترقيات
- تجفيف المنابع أمام الفساد عن طريق التحكم في التهريب، وغسيل الأموال
- الابتعاد عن الشطط في المصاريف الحكومية
- الرقابة المشددة في مجال المشتريات وأعمال المقاولة الحكومية
- تعزيز الظروف التي تمنع تشكل الاحتكارات الخاصة
- وضع معايير قياسية للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل القطاعات

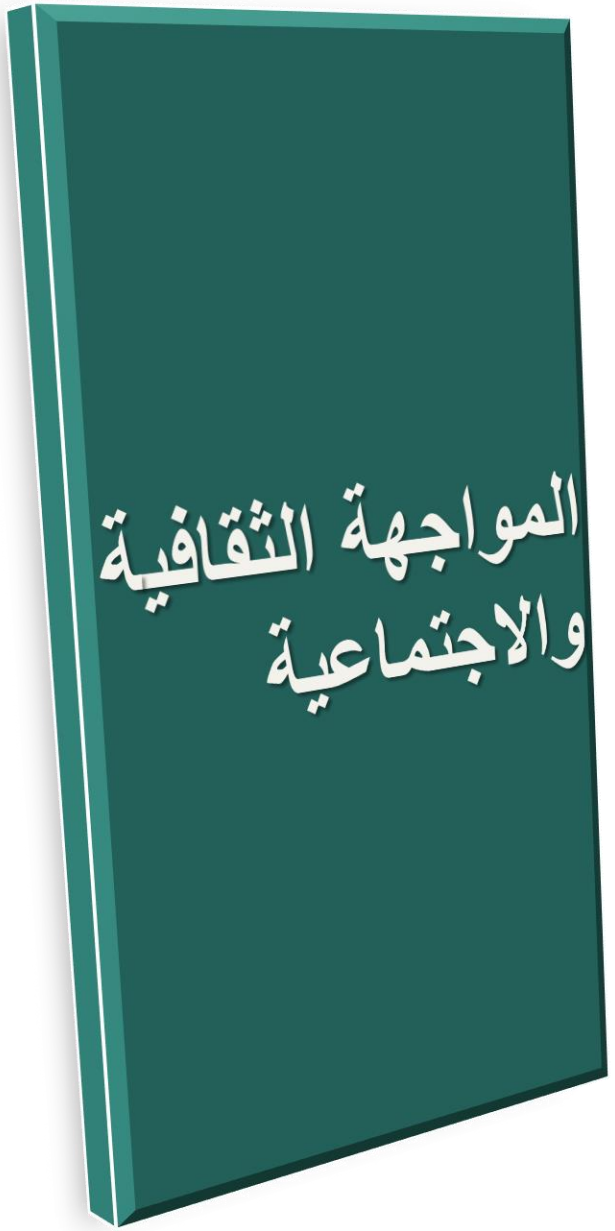

تعزيز القيم الأخلاقية:

- نشر ثقافة النزاهة والمساءلة
- تعزيز القيم مثل احترام القانون والعدالة والمساواة
- مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب

بناء الثقة في المؤسسات:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية
- إشراك المجتمع في عملية صنع القرار
- تحسين أداء الخدمات الحكومية

توعية المجتمع بمخاطر الفساد:

- نشر الوعي حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع
- تثقيف الأجيال القادمة حول أهمية النزاهة والمساءلة
- استخدام وسائل الإعلام للتوعية بمخاطر الفساد

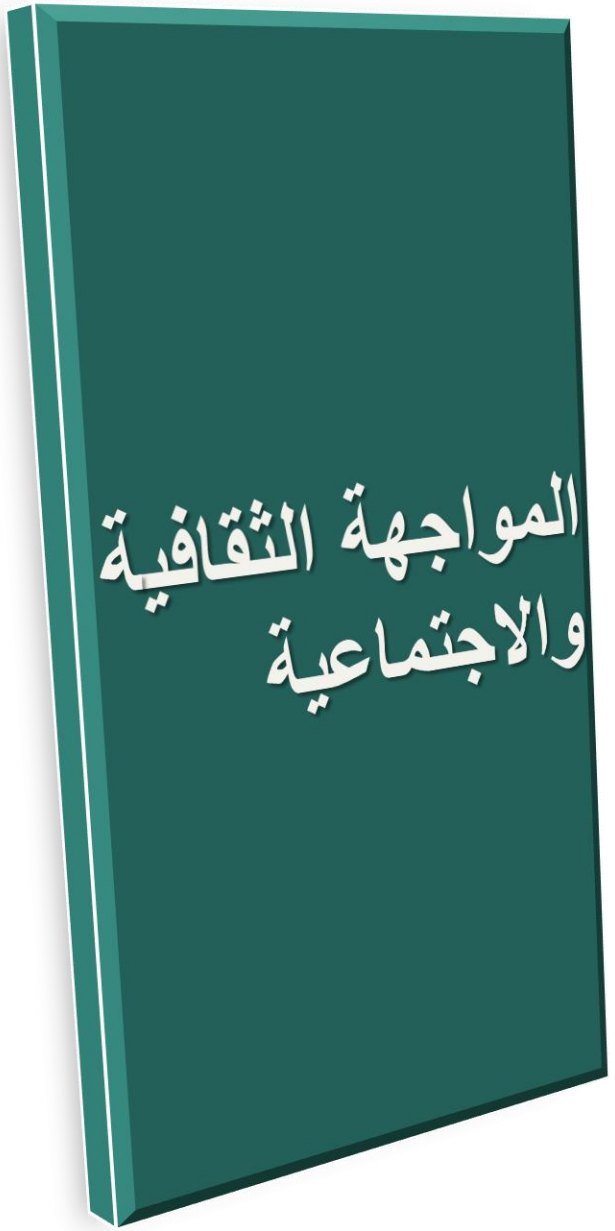

تعزيز دور المجتمع المدني:د ومراقبة ممارسات الحكومة

- **تشجيع مشاركة المجتمع في جهود مكافحة الفساد**
- **تمكين المجتمع من خلال التثقيف والتدريب**

تعزيز دور الأسرة:

- **غرس القيم الأخلاقية في الأطفال منذ الصغر**
- **تعليم الأطفال أهمية احترام القانون والعدالة**
- **تشجيع الحوار المفتوح حول مخاطر الفساد**

من المهم أيضًا:

- **معالجة الأسباب الجذرية للفساد:** يجب معالجة الأسباب الجذرية للفساد، مثل الفقر وعدم المساواة والبطالة.
- **دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية:** يجب دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعزز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.
- **البحث والتطوير:** يجب دعم البحث والتطوير في مجال مكافحة الفساد لتطوير ممارسات وأدوات جديدة

الخاتمة

- ليبيا ينهشها الفساد وأصبح يتحكم في مفاصل العمل المالي والإداري الحكومي وانغمس طيف واسع من القطاع الخاص في مستوي مرعب من الفساد باعتباره سبيل لتحقيق عوائد كبيرة في زمن قياسي.

- ليبيا ينهشها الفساد وأصبح يتحكم في مفاصل العمل المالي والإداري الحكومي وانغمس طيف واسع من القطاع الخاص في مستوي مرعب من الفساد باعتباره سبيل لتحقيق عوائد كبيرة في زمن قياسي.
- *التركيز على مضاعفة الجهود للحد من انتشار الفساد في قطاع النفط وذلك بأصلاح هيكلية أنظمة الرقابة الحكومية على نشاطاته ووضع المعايير التي تقيس أداؤه الفني والتجاري.*

- ليبيا ينهشها الفساد وأصبح يتحكم في مفاصل العمل المالي والإداري الحكومي وانغمس طيف واسع من القطاع الخاص في مستوي مرعب من الفساد باعتباره سبيل لتحقيق عوائد كبيرة في زمن قياسي.
- *التركيز على مضاعفة الجهود للحد من انتشار الفساد في قطاع النفط وذلك بأصلاح هيكلية أنظمة الرقابة الحكومية على نشاطاته ووضع المعايير التي تقيس أداؤه الفني والتجاري.*

- اثبتت محاولات الحد من الفساد التي تمارسها الجهات الرقابية المعنية بمجابهة الفساد انها تأتي متأخرة او تأتي باردة جدا.

- ليبيا ينهشها الفساد وأصبح يتحكم في مفاصل العمل المالي والإداري الحكومي وانغمس طيف واسع من القطاع الخاص في مستوي مرعب من الفساد باعتباره سبيل لتحقيق عوائد كبيرة في زمن قياسي.
- *التركيز على مضاعفة الجهود للحد من انتشار الفساد في قطاع النفط وذلك بأصلاح هيكلية أنظمة الرقابة الحكومية على نشاطاته ووضع المعايير التي تقيس أداؤه الفني والتجاري.*

- اثبتت محاولات الحد من الفساد التي تمارسها الجهات الرقابية المعنية بمجابهة الفساد انها تأتي متأخرة او تأتي باردة جدا.
- لا مناص من تبني استراتيجية متكاملة لمجابهة الفساد وتعزيز الشفافية الكاملة في كل مواطن الفساد المالي والإداري وما يتعلق بإدارة الثروة النفطية تستهدف تطوير شامل للأنظمة المالية الحكومية المتصلة بتحصيل وإنفاق المال تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وغيرها وتعمل على تبني خطة للمواجهة مع الفساد يشترك في تأطيرها وتنفيذها المنظومة التشريعية والتنفيذية، والقضائية، والرقابية، والمجتمعية.

شكرا لحسن استماعكم

الفساد العائق الأكبر لتحقيق العدالة الاجتماعية

عندما يمارس الفســـاد علنًا

الفساد ثقافة ليبية راسخةً، وأزمة ولودة، وغياب إرادة.

إعداد:

أ.د: عازة عمر بوغندورة

أ.د: عبد الكريم علي مصطفى.

المحتويات

1. توطئـــــة.
2. الفساد التمدد والانعكاســـات.
3. مظاهـــــر الفساد.
4. نتائج وآثار الفســـاد.
5. الفساد والفقـــــــــــر.
6. التحديـــــات.
7. آليات المكافحـــــــة.
8. الخاتمـــــــــــة.

الفساد وباء يفتك بالمجتمعات ويرمي بها إلى التهلكة.

توطئـــــــة

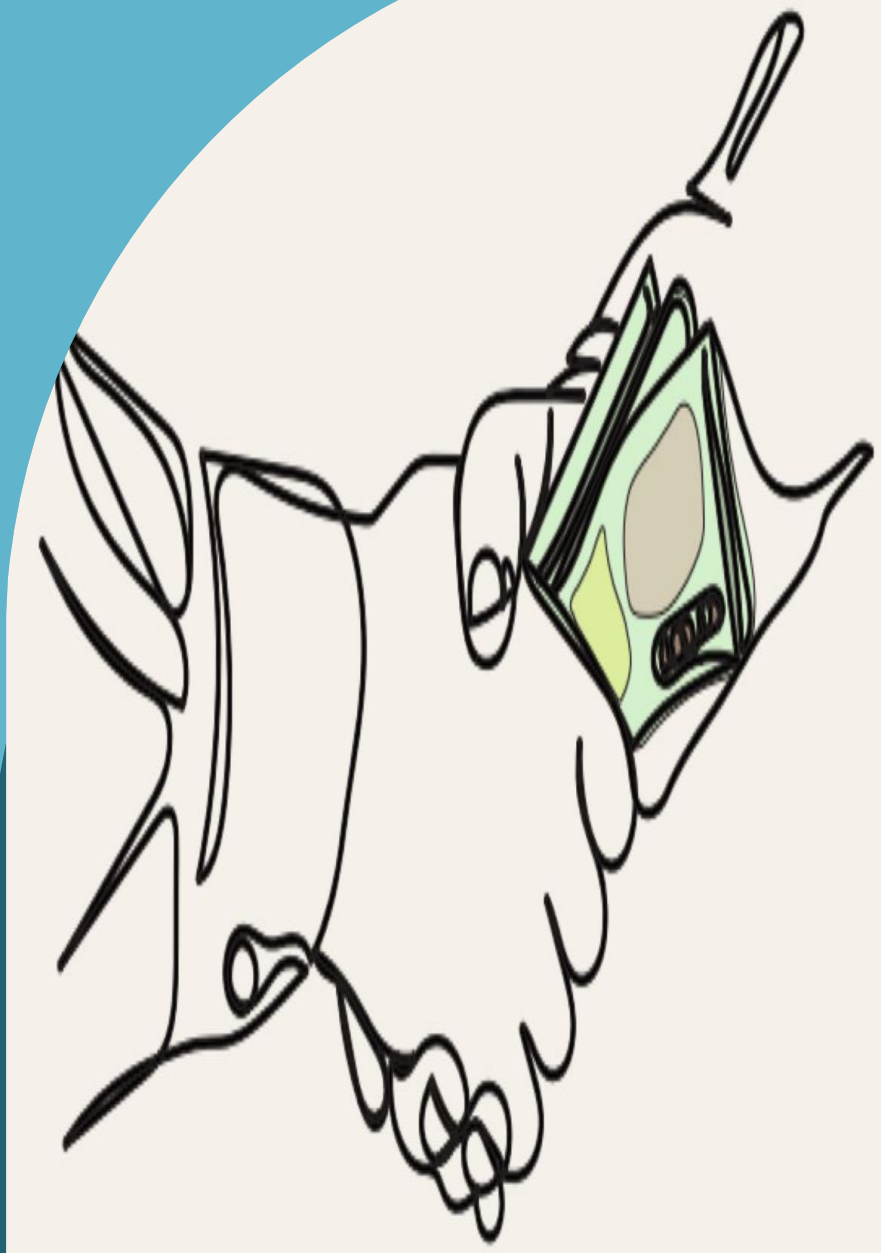

ـ عندما تغيب منظومة القيم، تتلاشى الإرادة الوطنية، وتصمت القوانين، ويندثر الإصلاح، عندها يأتي الفساد من كلّ حدب وصوب ويبتلع الأخضر واليابس، الفساد ليس فقط فساداً مالياً ومادياً وسياسياً، الفساد له أشكال وأنواع وسياسية، اجتماعية، ثقافية، واقتصادية.

ـ يظهر الفساد نتيجة لانحراف القيم والأعراف عن أنماط السلوك المعهودة؛ فهو مرض اجتماعي خطير تبلور وتضخم بحيث أصبح ظاهرة شأنه شان التخلف في دول العالم الثالث، فالفساد ظاهرة معقدة مركبة وذات أبعاد متعددة تدور في حلقات مفرغة تؤدي إلى توالده بشكل مستدام، مما يفضي إلى مشاكل اقتصادية – اجتماعية وسياسية وإدارية تضرب جذورها في أعماق بني المجتمع، ويصعب تجاوزها بحلول سطحية وبسيطة.

ـ يمكننا أن نعرف الفساد بشكل عام: عبارة عن سلوك غير أخلاقي أو غير قانوني من قبل الأفراد أو المنظمات الذين يُعهد إليهم بسلطة أو مسؤولية، من أجل تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة وبطريقة غير مشروعة وذلك عن طريق إساءة استعمال السلطة واستغلال الوظائف والتي تتمثل في الرشوة والاختلاس والمحسوبية والابتزاز وغيرها.

ـ فالفساد هو وباء خبيث له مجموعة واسعة من الآثار المدمرة على المجتمعات، فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويشوه الأسواق، ويؤدي إلى تآكل نوعية الحياة، ويسمح للجريمة المنظمة والإرهاب والتهديدات الأخرى التي تهدد الأمن البشري بالازدهار، ويؤدي إلى تأكل ثقة الجمهور في الحكومة بل ويمكن أن يؤدي إلى القتل، فعلى سبيل المثال عندما يسمح المسؤولون المشاركون فالفساد بالتلاعب بالأدوية، أو عندما يقبلون رشاوي تمكن من حدوث عمليات إرهابية وغيرها من آثار الفساد.

ـ أصبحت ظاهرة الفساد المالي في ليبيا تتصدر العديد من التقارير الدولية والمحلية في السنوات الأخيرة، وأصبحت ليبيا من ضمن الدول العشرة الأوائل في قائمة الدول الأكثر فسادا.

ـ وتوجد في ليبيا تقريبًا جميع أشكال الفساد الموصوفة في اتفاقية الأمم المتحدة، حيث تفيد التقارير بأن ليبيا واحدة من أكثر الدول فسادًا في العالم، فطبقًا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد، فقد احتلت ليبيا المرتبة 170 من بين 176 دولة خلال سنة 2016، أي من أسوأ الدول فسادًا في العالم، كما بينت نتائج فحص ديوان المحاسبة الليبي في تقاريره السنوية منذ سنة 2015، وحتى الآن حجم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والجهات العامة والحكومية، وقدمت مؤشرات خطيرة في تزايد ظاهرة الفساد في ليبيا ومدى تأثر جميع القطاعات والمؤسسات به. وازدادت هذه الظاهرة انتشارًا خصوصًا بعد عام 2011 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والصراع المسلح، مما أرهق ميزانية الدولة بشكل خاص والاقتصاد الكلي بشكل عام، مما أثر في عملية النمو والتنمية.

لماذا يسود الفساد في مجتمعنا؟

- يعد الفساد ظاهرة مجتمعية شاملة تتداخل فيه عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

سياسيًا:

لعل على رأس الأسباب السياسية هو احتكار السلطة على مدى سنوات طويلة متصلة الأمر الذي يؤدي إلى إشاعة الاستبداد والابتعاد عن الشفافية وضعف المساءلة القانونية للقائمين بإدارة شؤون البلاد، ومن هنا ينتشر الفساد في السلطات العليا للبلاد المتنفذة في التشريع وإنفاذه وفي اتخاذ القرارات الكبرى والجوهرية، كالرؤساء، والوزراء، والبرلمانيين، وتعطيل تفعيل الأحكام والقواعد الضابطة للنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي أو تمكين الالتفاف حولها، وفي الحصول على الامتيازات والاستثمارات والمشاريع الكبرى.

- **فالاستبداد** هو "الحكم الذي لا توجد بينه وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون، ولا عبرة فيه بيمين أو عهد أو دين أو تقوى أو حق أو شرف أو عدالة ومقتضيات المصلحة العامة".
- كل ذلك يجعل الفساد يرتبط باحتكار السلطة (الاستبداد السياسي) "أن النظام الاستبدادي يصنع له أنصارا وأعوانا من الفاسدين الذين يعبدون الدنيا بكل ترفها ، واخطر ما في الأمر هو خلق ثقافة جديدة مشوهة تعطل مفاعيل القوة والجدية ؛لان الأنظمة المستبدة لا تهدر المال فقط بل أنها **تطيح بالعقل وتشله** وتحول الناس إلى آلات حديدية مطوعة بلا مشاعر ولا خيال ؛لان الاستبداد مؤسسة لها آلياتها المتنوعة ومصادر قوتها المتنوعة

وهنا يتحول الفساد إلى **ثقافة** تتمثل في منظومة القيم السلبية التي تسوغ الفساد وتبرزه ؛لان الفساد عندما ينتشر يلجا إلى حماية نفسه، وذلك من خلال الإبقاء على الهياكل التي أنتجته بحيث يبقى المواطن مغتربا عن ذاته مستباحا ومعرضا لمختلف المخاطر وهنا يتحول المجتمع إلى ساحة حرب بين مختلف الأفكار والاتجاهات دون وجود لتعايش وتفاهم يقضي ويرفض حالة التكافل والتعاون ،وهي عقلية يسميها البعض **((عقلية الجزر المنعزلة))** حيث لا تهتم بخلق عمل جماعي ناجح، ولا تعبا بالصالح العام ،بل كل اهتمامها موجه للصالح الفردي.

- ***اجتماعيًا:***

الأسباب الاجتماعية فتتمثل أساسا **في تأكل أو انهيار أو تردي بعض القيم** التي تشكل ضابطا أساسيا، وهذا يدفع المجتمع للقيام بأحيان كثيرة ببعض الأفعال التي تشكل خرقا لهذه القيم. ومن أمثلة هذه القيم التي تدفع الى وجود الفساد، هو **احتكار** فئة معينة للموارد المالية للدولة وهذه كفيلة بان تحرف الحياة والمجتمعات الإنسانية عن القواعد الطبيعية، مما يفضي إلى تفشي **الظلم** الاجتماعي،

وتظهر قيم طبقية تحتقر الضعيف والفقير وتعتبرهم غير جديرين بالحياة، ويسعى من هم في قمة الهرم الاجتماعي لعمل أي شي من اجل البقاء في القمة دون الأخذ بنظر الاعتبار نبل الوسيلة، ويلجأ هؤلاء المحتكرون إلى إفساد ذمم محتكري السلطة من اجل بقاؤهم في أعلى الهرم الاجتماعي ويستمرئ محتكرا السلطة ذلك النمط من الفساد والإفساد ليحافظوا على بقاؤهم في أعلى هرم للسلطة.

لقد أصبح الفساد ايدز اجتماعي يضعف مناعة المجتمع ويجعله عرضة لكافة الأمراض الاجتماعية التي تساعد على بقاء ونجاح المواطن الفاسد وهجرة المواطن الشريف أو سقوطه في هوة الإحباط واليأس وربما العنف والإرهاب.

ومن الأسباب الاجتماعية أيضا نلاحظ تدني مستوى التربية في الأسرة والمدرسة، والولاءات الأسرية والقبلية، وشيوع مظاهر البذخ والترف لدى شرائح معينة، وغياب الوعي الاجتماعي، ويظهر الفساد وينتشر في أوقات الأزمات والحروب ومراحل التحول والتغيير والفراغ الأمني والسياسي والقيمي وانهيار المنظومة القيمية الضابطة التي لا يمكنها من سد حالة الفراغ الحاصل في حال غياب سلطة القانون والنظام العام.

الفساد التمدد والانعكاسات

تتعدد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات، غير أن هذه الأسباب تتباين من مجتمع لأخر، ومن هذه الأسباب ما يلي:

1. تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والبطالة والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

2. عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، كمراعاة وجوب تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، مما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة.

3. تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى قلة المعروض من السلع والخدمات ومن ثم يزداد الطلب عليها مما يستتبع ذلك ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في الظروف الاستثنائية.

4. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي.

5. ضعف أجهزة الرقابة فالدولة وعدم استقلاليتها.

6. ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية في مكافحة الفساد.

7. تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو كان من خلال الرشوة.

8. غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

9. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بالرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية.

10. عدم الإفصاح عن المعلومات وغياب حرية الإعلام.

11. ضعف الوازع الديني لدى الأفراد وغياب الضمير مما تسبب في انتشار الفساد في المجتمع، فقد يجعل الفرد يسرف في إشباع رغباته وشهواته فيحاول بكل الوسائل تحقيق ذلك سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة مما يؤدي إلى الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد.

مظاهر الفساد ومحتواه

لا مراء فكما للفساد مظاهر واضحة ويسهل التعرف عليها، فأنه قد يأتي ضمنا ومحملا بمحتوى ذو أوجه مختلفة، فبين الفساد والصلاح أحيانا فارقا طفيف لا يدركه إلا متمعن أو مختصا بدراسته. تعددت مظاهر الفساد وتنوعت ولكن بعضها أكثر انتشارًا من البعض الأخر، كما أن انتشار بعضها يؤدي إلى انتشار البعض الأخر، ويمكن ذكر أنماط الفساد وليس الحصر في:

- الرشاوى بمختلف أنواعها، والتزوير والتزييف، والابتزاز والاحتيال، والسرقة والاختلاس، وإساءة استخدام السلطة والنفوذ واستغلال الوظيفة، والتهريب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال، وشراء الذمم والأصوات، والبيروقراطية، والمحاباة والواسطة والمحسوبية، وخيانة الأمانة والغدر، والتسيب الوظيفي بكل أشكاله، وأخذ فوائد بدون وجه حق، والثراء غير مشروع، وغيرها من مظاهر الفساد، غير أن هذه الأنماط قد تمارس في دولة وبعضها الأخر في دولة أخرى، وقد يكون بعضها شائع في مجتمع معين، وقد تجتمع كلّها أو تزيد على ما ذكر في دولة بعينها.

ليبيا: فساد مُتغولُ يُقوّضُ الدولةَ ويُفقِرُ الشعبَ.

يُعدّ الفساد آفة تُعيق تقدم ليبيا على جميع الأصعدة، فهو ظاهرة متغلغلة في مختلف مفاصل الدولة، بدءًا من المؤسسات الرسمية وصولًا إلى القطاعات الخاصة، تاركًا أثرًا سلبيًا على حياة المواطنين، خصوصًا بعد مجريات أحداث الثورة الليبية 2011 الذي أخذ فيها الفساد ينتشر بدون حسيب ولا رقيب ويتوغل بقوة فالفساد المالي والإداري والسياسي داخل مؤسسات الدولة؛ نتيجة للانفلات الأمني والفوضى والوضع السياسي الهش في البلاد؛ بالإضافة إلى ضعف المؤسسات التشريعية والقانونية وأحيانا غيابها.

لم يعد الفساد في ليبيا ظاهرة يمكن إغفالها أو غض البصر عليها، لا سيما بعد أن أخذت معدلاته فالزيادة التدريجية خصوصًا منذ الصدمة النفطية في مطلع العشرية الأولى من هذا القرن، بفعل ما وفرته من فوائض مالية هائلة، وما تم تخصيصه للإنفاق على برامج التنمية والتطوير، إلا أن هذه الظاهرة زادت من حيث الحدة والضخامة بسبب التغيرات السياسية التي حدثت في 2011 وما شهدته البلاد من حروب وصراعات وانقسام سياسي ومؤسسي وهشاشة حكومية وانعدام في الاستقرار السياسي

وهي ظروف ومعطيات قائمة إلى هذه اللحظة، فالاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية كالاقتصاد الليبي، تزداد فيه احتمالية سيادة سلوك متطرف يعتمد على التماس الريع؛ وذلك بشكل أكبر بكثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية، وبالرغم من توفر الأجهزة والمؤسسات الخاصة بالكشف عن انتشار ظاهرة الفساد ومكافحتها والحد منها باختلاف مسمياتها المتمثلة في: **ديوان المحاسبة الليبي، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وجمعية الشفافية الليبية،**

ومع ذلك لا زالت ليبيا تعاني من جميع مظاهر الفساد المتمثلة في: الرشوة، والوساطة، واستغلال المناصب، وإساءة استعمال المال العام واستباحته، وإنفاقه في مشاريع لا تحقق تنمية بشرية أو مكانية أو اقتصادية، بالرغم من وجود موارد وجب الاستفادة منها، ففي مقال نشرته مجلة التمويل العالمية عام 2023، ضم أغنى (100) دولة على مستوى العالم بالاستناد إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد، أتت فيه ليبيا الأولى على مستوى المغرب العربي، وفي المرتبة (73) عالميًا، بمتوسط حصة للفرد تبلغ **24559** دولار في السنة،

هذه البيانات لا يقابلها واقع ملموس في ليبيا؛ حيث أن الحكومات المتعاقبة لم تترجم هذه المقدرات إلى ما ينهض بالتنمية بمختلف أشكالها. ولعل ما يدلل على مصداقيةُ هذا الواقع لظاهرة الفساد هو التعرف على مستوى الفساد في ليبيا من خلال تحليل بعض مؤشرات الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية في الجداول التالية:

جدول 1: ترتيب ليبيا بين الدول في الفساد.

السنة	النقاط	ترتيب ليبيا	عدد الدول
2012	21	160	174
2013	15	172	175
2014	18	166	174
2015	16	161	167
2016	14	170	176
2017	17	171	180
2018	17	170	180

وتجدر الإشارة هنا ... إلى أن قياس مؤشر الفساد يتم من خلال منح 0 من 100 (النقاط) لمستوى الفساد، حيث يمثل 0 (أكثر فسادًا) و100 (أقل فسادًا) أي العكس، ويمثل العدد 160/174 ترتيب ليبيا عالمياً من أصل 174 دولة، وتفسيرًا لذلك، يتضح ارتفاع معدلات الفساد في ليبيا بشكل خطير وملفت للنظر طوال هذه السنوات.

جدول 2: مؤشرات الفساد في ليبيا الصادرة عن البنك الدولي.

السنة	مؤشرات الفساد
2003	19.19
2004	18.54
2005	17.56
2006	14.15
2007	14.56
2008	17.96
2009	7.66
2010	5.24
2011	5.69
2012	3.32
2013	0.95
2014	1.44
2015	0.96
2016	1.92
2017	1.92
2018	2.88

يتضح من الجدول السابق إن معدلات الفساد في ليبيا مرتفعة بشكل كبير وخطير وخصوصًا في فترة ما بعد الأحداث (الثورة الليبية) حيث يشهد مؤشر الفساد ارتفاعًا ملحوظًا عن سابقته، هذا ما يترتب عليه آثارًا سلبيةً على التنمية والمجتمع.

جدول 3: عينة لحجم الفساد المالي في مؤسسات الدولة حتى 31/12/2015

البيان	القيمة بالدينار	القيمة بالدولار	القيمة باليورو
المخالفات المالية	13.5 مليار	1.5 مليار	221 مليون
حالات التزوير	8.5 مليون	13.7 مليون	5.8 مليون
إهدار المال العام	108 مليار	6.5 مليون	11 مليون

جملة من الأمثلة كخير شاهد على تغلغل الفساد في المجتمع الليبي

☑ نشر ديوان المحاسبة الليبي تقريره السنوي لعام 2021 والذي كشف فيه عن إهدار مبالغ كبيرة – لا يظهر لها أثر ملموس على الأرض – وتصاعد الانفاق بشكل ملحوظ، فضلا عن فساد في كافة القطاعات بدون استثناء.

☑ ذكر الديوان أن إيرادات الدولة النفطية بالعملة الأجنبية خلال العام 2021 بلغت نحو 22.9 مليار دولار تم إيداعها في حسابات الدولة بمصرف ليبيا المركزي. فيما بلغت التحويلات الخارجية التي قام بها مصرف ليبيا المركزي خلال العام نفسه ما قيمته 24.5 مليار دولار، أي بعجز قدره 1.6 مليار دولار استعملت من الاحتياطيات.

☑ أظهرت بيانات الديوان عدم تسجيل أية رسوم على مبيعات النقد الأجنبي خلال فترة التقرير، في حين ارتفعت الإيرادات الحكومية من 25.25 مليار دينار العام 2020 إلى 105.63 مليار دينار العام 2021.

– تحدث الديوان عن ارتفاع النفقات حيث كشف عن ارتفاع نفقات الباب الأول (الرواتب) من 21.8 مليار دينار العام 2020 إلى 33 مليار دينار العام 2021 والباب الثاني (النفقات التسييرية) من 3.5 مليار دينار العام 2020 إلى 7.9 مليار دينار العام 2021 فيما ارتفعت نفقات التنمية إلى 17.3 مليار دينار العام 2021 مقابل 1.8 مليار دينار العام 2020.

☑ قطاع النفط الذي يغذي الخزانة العامة للدولة وكافة نفقاتها لم يسلم هو الآخر من الفساد، حيث تم تصدير شحنات نفط خارج الموازنة العامة بقيمة 16 مليار دينار (3.5 مليار دولار)».

– «تعاقدات الشركة العامة للكهرباء خلال 2021 تجاوزت 16 مليار دينار في حين لا يزيد إجمالي العقود المبرمة منذ عام 2001 وحتى 2021 على 35 مليار دينار (7.7 مليار دولار) على رغم استمرار مشكلة تغطية العجز في الطاقة الكهربائية».

☑ إلغاء العمل بالقوانين وفرض تجربة السلطة الشعبية، وتخوين الأحزاب وتعطيل عمل المجتمع المدني، وإحلال أجسام بديلة تنشر الفوضى، وتنتشر العنف وفرض الحالة الثورية، ومن أمثلة إحلال قوانين جائرة هما قانونا (4) الخاص بالملكية العقارية، وقانون (123) المتعلق بملكية الأراضي الزراعية، وبسببهما انتهكت الحقوق وعمت الفوضى، ونتج عنهما نزاعات لا حصر لها أثرت في الحياة الاجتماعية، وأرهقت ميزانية الدولة وكلفتها خسائر كبيرة بتعويض متضرر، وخلق متضرر جديد يطلب تعويضا، وتشكيل لجان ومحاكم وقضايا.

☑كشف وزير الخارجية الليبي في 16/10/2015 عن واقع فساد مالي إداري، مفادها قياد دبلوماسيّيْن وموظف إداري بتزوير مستندات ثُبوتية شخصية لمرضى ليبيين، وأكد أنه تم تغيير أرقام جوازات سفر أشخاص ليبيين متوفيين بأرقام أخري وادّعاء إنهم مرضى؛ لغرض الحصول على المبالغ المالية التي خصصت لعلاج المرضى فالخارج، وقال إن هؤلاء الممارسين للفساد لا يزالون باقيين في مناصبهم يستولون على أموال المرضى ويحرمون المحتاجين من الحصول على حقهم في العلاج، ونتيجة لعدم كشفهم ومحاسبتهم وتقديمهم للقضاء، أدى بالتالي إلى تشجيع غيرهم للقيام بأعمال فساد أخرى أعظم منها.

☑صرح وزير التعليم الليبي في أكتوبر 2017، بوجود أكثر من 300 ألف معلم ومعلمة في ليبيا، بالمقابل يوجد مليون وثلاثمائة ألف طالب، أي بنصاب أستاذ لكل أربع طلاب، والنصاب النموذجي هو أستاذ لكل عشرين طالب، وأضاف إنه يوجد 11 ألف طالب يدرسون في الخارج من بينهم شخص موفد عمره 76 سنة وآخر عمره 63سنة، بالإضافة إلى وجود مدينة بها 11 مدرسة و4000 معلم ومعلمة، وفي منطقة طرابلس الكبرى توجد أكثر من 1400 مدرسة خاصة في حين أن النسبة النموذجية للمدارس الخاصة 7% من مجموع ما هو موجود من مدارس عامة وخاصة.

☑ تؤكد دراسة استقصائية أجريت عام 2012 مع موظفين رفعي المستوى من الوزارات والحكومة والقطاع الخاص والذين أجابوا بنسبة 63% إن الفساد والرشوة لا يزالان من العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ الدولة لبرامج التنمية، حيث وافق بشدة 93% منهم على أن انتشار المحسوبية يعيق تنفيذ برامج التنمية، وهذا هو الحال أيضًا على المستوى الإداري حيث يوافق 83% من المستجوبين بشدة على أن القادة في القطاع العام يفتقرون إلى المهارات اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة

☑ ويشير كثيرون إلى أن ملفات كملف علاج الليبيين بالخارج يعد من أكبر الملفات فساد في تاريخ ليس فقط ليبيا، بل البشرية جمعاء، مع ملاحظة أن هذا الملف ليزال مفتوحا وتضاف إليه كل يوم قضايا جديدة، ولأن الثورة لا تأتي بخير دائما فأن ملف الثوار والمكافأت التي يقاضوها ويتقاضونها من خزانة الدولة يعد بجلاء من أهم ملفات الفساد بعد عام 2011.

☑ وتؤكد دراسة عن الفساد المالي والتوظيف والمرتبات، إن من ضمن المشاكل الخاصة بهذه الفساد وجود أكثر من 235 ألف حالة تتقاضى في أكثر من مرتب من الدولة، أرهقت خزانة الدولة بمرتبات بلغت 6 مليارات دينار سنويًا، بالإضافة إلى بلغ عدد الأشخاص الذين يتقاضون رواتب دون السن القانونية من الدولة إلى 595، بالإضافة إلى صرف مرتبات لأشخاص لا ينتمون إلى أي جهة إدارية بلغ عددهم 4310 موظف، كل هذا الفساد سبب في ارتفاع فاتورة المرتبات التي تدفعها الدولة مما أدى إلى تكبد الاقتصاد القومي عبء ثقيل ومن ثم عرقلة التنمية والتطور.

☑غياب المتابعة الداخلية لأغلب مؤسسات الدولة والتسيُّب الإداري والإهمال العام.

☑الاستيلاء على ممتلكات الدولة وبعض مقارّها الإدارية، وتشويه المخططات العمرانية بالمخالفات والبناء العشوائي وغير المرخَّص.

☑عدم الحفاظ على البيئة من المخلفات الطبية والكيميائية الخطيرة والمُضِرَّة، وانتشار الأدوية منتهية الصالحية وغير المرخَّص لها.

☑ التوسُّع في مصاريف الجهاز الإداري المتهالك أساسًا، كشراء السيارات الفارهة، والمشاريع الوهمية وغيرها من مظاهر الترف غير المبرَّر.

☑ فساد الاعتمادات وخاصة تلك المتعلقة بشراء السلع التموينية والأدوية ومستلزمات الأطفال والسلع المعمرة.

☑ الفساد غير المسبوق في ملف العلاج بالخارج الذي كلَّف خزينة الدولة مليارات الدولارات دون وصول الخدمة لمحتاجيها في أغلب الحالات.

– شواهد الفساد كثيرة على مختلف الأصعدة ويمكننا أن أنقول أن الفساد وانخفاض معدلات النمو وازدياد معدلات الفقر واللامساواة تسير جنبًا إلى جنب في الاقتصاد والمجتمع الليبي، وأن كل منها يغذي الآخر ويتعايش عليه، ويمثل سببا ونتيجة في آن واحد، فالفساد يحبط التنمية ويزيد الفقر ويتكامل مع الاقتصاد الغير رسمي، بالإضافة إلى انتشار الفساد في المؤسسات أصبح بشكل ملحوظ، ان العاملين بالمؤسسات والقطاعات يمارسون الفساد لأسباب تخدم مصالحهم الشخصية دون النظر إلى المصلحة العامة، وهذ بكل تأكيد يعيق برامج التنمية ومسارها نحو الإصلاح.

نتائج وآثار الفساد

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن إجمال أهم هذه النتائج في التالي:

✎**أثر الفساد على الحياة الاجتماعية**: يؤدي الفساد في هذا المجال إلى:

– خلخلة القيم الأخلاقية بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة والإحباط والسلبية بين أفراد المجتمع.

– بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

– عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام.

– شعور غالبية الأفراد بالظلم مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر.

– يؤدى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي، والتي تتمثل في زيادة التوتر الاجتماعي نتيجة تعميق الهوة بين طبقاته، بالإضافة إلى التفاوت الشائع فالدخل والحالة الاجتماعية، وكل هذه التراكمات تؤدي إلى الضغوطات التي تولد الانفجار سواء عن طريقة ظاهرة الانتحار أو في شكل احتجاجات وما يصاحبها من أعمال تخريبية؟

الفساد خنجرا في خاسرة التنمية: يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال المحلية؛ مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
- هدر الموارد بسبب تدخل مصالح شخصية بالمشاريع التنموية العامة.

- عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية والدعم، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية للخارج؛ نظرًا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في شغل المناصب العامة.
- يعيق الفساد تطور ونجاح الاقتصاد وفاعليته.
- يؤدي الفساد إلى استنزاف ثروات الوطن، وتشويه تنمية المشاريع ونمو الاقتصاد غير الرسمي.

الفساد وإفساد النظام السياسي: يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته وذلك كما يلي:

- يؤثر الفساد على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص.
- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.
- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات المصيرية منها طبقًا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي للحصول على الولاءات السياسية.
- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني.

يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية.

- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

الفساد مسارا مفتوحا وميسرا للفقر

- كرَّست وأنتجت معدلات الفساد عوامل تضرب الطبقة الوسطى وتوطد الفقر كالتضخم وارتفاع الأسعار، وتدني مستويات الدخل، وغياب العدالة في توزيع الثروات وتحويل واردات النفط بشكل متوازن يخلق تنمية مستدامة تطال الإنسان والمكان، كرس كل ذلك بيئة خصبة ومرتعًا للفساد والمظاهر المتصلة به.

- لم تُعَانِ ليبيا فقط من ويلات الحروب ونزاعات السلطة، فإلى جانب ذلك ظهر الفساد متوغلًا، زاد من حِدَّة الأوضاع، وألقى عبئًا ثقيلًا وإضافيًّا على كاهل المواطن، وأنتج ممارسات مستجدَّة لم تكن حاضرة بجلاء في المجتمع الليبي، مثل التسوُّل وهجرة الشباب والغش التجاري والإداري واستحلال موارد الدولة ومؤسساتها.

– **تجدر** الإشارة إلى أن اهم نتائج المسح الشامل لدخل وإنفاق الاسر الليبية خلال عام **2023م** الذي اجرته مصلحة الاحصاء والتعداد التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، كانت ارتفاع نسبة الفقر بين المواطنين في ليبيا لتصل الى 40% خلال عام 2023م، أظهر المسح أيضًا ان إنفاق الاسرة الليبية على الغذاء فقط يتجاوز **40%** من دخلها.. وهي نسبة مرتفعة، وتعتبر دليلا ومؤشرا على ازدياد الفقر.

شكل1: نسبة الفقر في ليبيا لعام2023.

التحديات

- انتشار وشرعنه ثقافة الفساد في المجتمع.
- الانقسام السياسي، الذي أدّى بدوره إلى الانقسام المؤسساتي، مما أدى إلى غياب الدور الحقيقي لمؤسسات الدولة.
- تدهور الوضع الاقتصادي، وانتشار ظاهرة الفقر.
- ضعف الإرادة السياسية.
- ثقافة الإفلات من العقاب نتيجة التهاون في تطبيق القانون.
- انتشار المجموعات المسلحة بالقرب من مركز إصدار القرار.
- تعدد الجهات المنتفعة من الفساد (نخبة حاكمة، رجال أعمال، كبار التجار، الميليشيات المسلحة ... إلخ)

آليات المكافحة:

- ☑ العمل على وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة ثقافة الفساد (المؤسسات التعليمية والإعلام).
- ☑ تطبيق الشفافية في إدارة الدولة والمؤسسات الاقتصادية.
- ☑ الإصلاح المؤسسي.
- ☑ العمل على تفعيل القانون وضمان استقلالية القضاء.
- ☑ العمل على الفصل بين السلطات.
- ☑ تحقيق اللامركزية الإدارية والمالية.

ختامًا:

لن نُصلح أي شيء وننصلح إذا لم ننظر للمشهد الإصلاحي بشمولية ونتمعن بكل تفاصيله. وقبل أن نسّن القوانين لمساءلة الفساد وملاحقته، وربّما بموازاة ذلك، علينا تعزيز "حاكمية المواطنة" وتمكين المجتمع بمؤسسات ودوائر سوية وقيادات واعدة وإدارات متفانية بالعمل لنتمكن من بناء أوطان آمنة لا تحتاج إلى ماكينات ضخمة للردع والمساءلة والعقاب والملاحقة، لأن المراقب الأول والأخير والمؤتمن على الصالح العام هو الفرد الذي سيراقب سلوكه هو أولاً وسلوك الآخرين ثانياً لدرء أي خلل في القيم أو السلوك أو الأداء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته